الأمم المتحدة

A/61/PV.18

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة **١٨**

الاثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

f

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة السيد تونغولون سيسوليت، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد سيسوليت (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدتي، بأن أهنئكم على انتخابكم رئيسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأود اغتنام هذه الفرصة كذلك للإعراب عن عميق تقديرنا للأمين العام كوفي عنان على ما حققه من إنجازات تستحق الثناء خلال فترتي ولايتيه المتعاقبتين، في مجال صون السلم، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سائر أرجاء العالم.

على الرغم من أن الاتجاه السائد في العالم اليوم هو السعي إلى تحقيق السلام والتعاون الإنمائي، ما زالت الحالة الدولية تشهد تغيرات سريعة ومعقدة. وقد أظهر العديد من الأحداث، التي وقعت خلال السنة الماضية، أن ضمان السلم والعدل والأمن في العالم لا يزال بعيد المنال، بسبب استخدام القوة في تسوية المشاكل الدولية، وانتهاكات سيادة الدول الأعضاء. وتشكل كل هذه الأمور عراقيل كبيرة تحول دون تحقيق السلم والتعاون الإنمائي بين الدول والشعوب.

إن العولمة تتيح فرصا جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية، غير أن تقاسم فوائدها يجري على نحو يتسم بعدم التكافؤ. وقد اتخذت الدول النامية، وخاصة أكثر المجموعات منها ضعفا، أي أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، خطوات هامة للشروع في تحرير التجارة، ومواصلة الاندماج في الاقتصاد العالمي. غير أن تلك الدول لا تزال تواجه مشاكل عديدة، وعلى رأسها انعدام البنية التحتية الأساسية، والوصول إلى الأسواق، ورؤوس الأموال، والتكنولوجيا الجديدة، والتمويل والاستثمار. و لحل هذه المشاكل، على المجتمع الدولي تهيئة بيئة مؤاتية تساعد على تحقيق التنمية، ويمكن فيها تعزيز مصالح البلدان النامية بشكل ملموس.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-53327 (A)

وبغية تمكين الأمم المتحدة من التصدي للتحديات الماثلة أمامها، ينبغي إصلاحها إصلاحا واسعا، وشاملا، ومتوازنا، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الدور الهام الذي تضطلع به المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين، وتشجيع التسوية السلمية للتراعات، والتعاون الإنمائي الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن عملية إصلاح الأمم المتحدة تنشيط الجمعية العامة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح مجلس الأمن، بغية زيادة مشروعيته، وديمقراطيته، وفعاليته.

وعلى الرغم من فشل مؤتمر الأمم المتحدة الأخير لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعتبر أن برنامج العمل يشكل وثيقة حية، ويظل إطارا إنمائيا يمكّن الدول من العمل لتنفيذه بشكل كامل وفعال.

وقد اعتمد الاجتماع الأول التاريخي لرؤساء الدول والحكومات في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، المنعقد في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في هافانا، كوبا، إعلانا يجدد التأكيد على حق وصول الدول غير الساحلية إلى البحر ومنه، وفقا للقانون الدولي، وشدد على أهمية القيام باستعراض نصف المدة لتقييم تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وبصفتي رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، أحث المجتمع الدولي على مواصلة تلبية الاحتياجات الخاصة لتلك المجموعة الضعيفة ومعالجة مشاكلها، وتقديم الدعم والمساعدة لنا في ما نبذله من جهود بغية أن تتكلل عملية استعراض نصف المدة بالنجاح.

ويؤيد البلد قرارات الجمعية العامة التي تدعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

وفي الشرق الأوسط، تمس الحاجة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي سيعيد الحالة في لبنان إلى طبيعتها، ويمهد السبيل لتسوية شاملة للمشكلة الفلسطينية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتستلزم الحالة في شبه الجزيرة الكورية تسوية المشاكل بوسائل سلمية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى استئناف المحادثات السداسية، استنادا إلى المبادئ والالتزامات الواردة في البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بغية تعزيز السلم والأمن في المنطقة.

ويساور المجتمع الدولي قلق بالغ إزاء مواصلة تكبد الشعب العراقي يوميا خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. ويعرب بلدي عن الأمل في استعادة السلم والأمن، والوحدة الوطنية، في أقرب وقت ممكن.

في أعقاب انتخابات أعضاء الجمعية الوطنية للهيئة التشريعية السادسة، التي جرت في مطلع عام ٢٠٠٦، شُكلت حكومة جديدة في جمهورية لاو الديمقراطية، ستضطلع بمهمتين أساسيتين تتمثلان في مواصلة سياسة إعادة الهيكلة الشاملة، وضمان التنفيذ الفعال لخطتنا الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيساهم ذلك الإنجاز في تعزيز استقرار الدولة السياسي، وأمنها الاجتماعي، وتكثيف التضامن بين جميع مكونات المجتمع.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، سجل الاقتصاد الوطني معدل نمو سنويا بلغ متوسطه ٦,٣ في المائة، وانخفض معدل انتشار الفقر في صفوف السكان من ٤٨ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٢٨,٧ في المائة عام ٢٠٠٦، وتم القضاء كليا على زراعة الأفيون. وجرى تركيز الاستثمار العام في مجالات من قبيل البنى التحتية والتنمية الاجتماعية، وخاصة تنمية الموارد البشرية التي تركز على التعليم، والصحة، والثقافة. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد الاستثمار الخارجي المباشر بشكل سريع.

وفي السنوات المقبلة، ستركز الحكومة كل جهودها، وستعبئ جميع طاقات البلد وإمكاناته، بالاقتران مع ما يوفره المجتمع الدولي من فرص وظروف مؤاتية، على تحقيق الهدف المتمثل في ضمان التنفيذ الناجح لخطتنا الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، بغية تحقيق نمو اقتصادي مطرد بمعدل سنوي قدره ٧,٥ في المائة.

وبحلول عام ٢٠١٠، من المنتظر أن يتم وقف الأساليب البدائية في الزراعة بشكل كامل، وحل مشكلة الأسر الفقيرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تنفيذ سياسات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على نحو متزامن مع تشجيع التصنيع وتوسيع نطاقه بشكل تدريجي، بغية مواصلة تحسين الأحوال المعيشية لشعبنا والارتقاء بها إلى مستوى أرفع.

وبالمثل، ستعزز جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية علاقاتها بالمجتمع الدولي وتعاونها معه، وستساهم بنشاط في عملية الاندماج الإقليمي، وخاصة اندماج البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بغية تعزيز الدور الذي تضطلع به جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باعتبارها شريكا فعالا لبلدان جنوب شرقي آسيا وغيرها من المناطق في العالم.

وختاما، تجدد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الإعراب عن عزمها على العمل، بتنسيق مع المجتمع الدولي، لتهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز رفاه جميع البلدان والشعوب في العالم بأسره.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة السيد هور نامهونغ، نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية والتعاون الدولي في كمبوديا.

السيد هور (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في المستهل وبالنيابة عن الوفد الكمبودي، بالإعراب لكم، سيدتي هيا راشد آل الخليفة من مملكة البحرين، عن تهانينا القلبية على انتخابكم رئيسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة. إن انتخابكم لهذا المنصب الهام شاهد على ما لسعادتكم من قدرات مميزة، وما حققتموه من إنجازات باهرة على مر الأعوام. وأنا على قناعة بأن دورة هذه السنة ستتكلل تحت قيادتكم بالنجاح.

واسمحوا لي كذلك بالإشادة برؤية الأمين العام كوفي عنان وجهوده الحثيثة لتعزيز السلم في العالم، واتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع العديد من المبادرات لإصلاح الأمم المتحدة. ونعرب كذلك عن تقديرنا لمعالي السيد يان إلياسون على قيادته الفعالة بوصفه رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة، فضلا عن مساهماته التي لا حصر لها في مبادرات إصلاح الأمم المتحدة.

لا بد لنا جميعا، لمواجهة أوجه عدم اليقين والتحديات، التي يبدو فيها العالم وقد اجتاحته الصراعات والتهديدات الخطيرة، من قبيل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وتدهور البيئة، وتفشي الأمراض المعدية، من الوفاء بالالتزام الذي تعهدنا به لصون السلم والأمن في العالم. وعلاوة على ذلك، أعتبر أن الحد من الفقر في العالم، وتحقيق التنمية المستدامة في العديد من البلدان النامية، أمران حيويان لضمان أمن الإنسانية. وهما، في الوقت ذاته، يشكلان مهمة شاقة للأمم المتحدة بوصفها القوة المحركة للمجتمع الدولي في المساعدة على تحسين حالة تلك البلدان.

وفي ما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل، ترى كمبوديا أنه ينبغي للمجتمع الدولي توخي المزيد من اليقظة بشأن هذه المسألة، وضمان ألا تقع أسلحة الدمار الشامل، أو مكوناتها، في الأيدي الآثمة - أي أيدي الإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة، أو سواها، مما سيكون له عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، علينا تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكفالة عالم

أفضل وأكثر سلاما للجميع. وينبغي ألا نستخف بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأنها تشكل مصادر خطيرة بشكل متساو للصراعات، والجرائم عبر الوطنية، والعنف، في العديد من المناطق والبلدان.

وتظل مكافحة الإرهاب مسألة توليها الحكومات والأمم المتحدة أولوية قصوى، بالنظر إلى التهديدات المتواصلة التي يشكلها الإرهاب، على الرغم مما اتخذته الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها هذه الهيئة، من تدابير وإجراءات على شتى المستويات. وأؤمن أن مكافحة الإرهاب بشكل فعال تستلزم تعزيز الجهود، والقدرة الفنية، والتعليم، وتبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون ودوائر الاستخبارات، وربما، في حالات محددة، تعزيز فهم الأسباب الجذرية لأعمال العنف التي تمثل ردود فعل على اليأس.

وفي ما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط، علينا تهنئة مجلس الأمن على اتخاذه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لوقف الحرب الأخيرة في لبنان. ونحث جميع الأطراف المعنية على الامتثال التام لذلك القرار، للحيلولة دون نشوب الصراع من جديد، وتفادي فقدان حياة الأبرياء. وفي السياق ذاته، على المجتمع الدولي العمل على نحو أكثر نشاطا للمساعدة في التوصل إلى وقف لأعمال العنف بين فلسطين وإسرائيل. وأعتبر أنه لا يمكن ضمان السلام في الشرق الأوسط بشكل أفضل، ما لم يتحلى القادة من الجانبين – فلسطين وإسرائيل – بالشجاعة والحكمة ويدركا أنه لا يمكنهما مواصلة تدمير بعضهما البعض إلى الأبد، بل عليهما العمل معا من أجل التوصل إلى سلام دائم في المنطقة.

ومن حق إسرائيل وفلسطين على حد سواء التعايش باعتبارهما دولتين مستقلتين ذاتي سيادة. وفي الوقت ذاته، ينبغي لهما التغلب على ما يكنه بعضهما لبعض من عداء وحقد تاريخيين. وسواء أحبا أم كرها، فإسرائيل وفلسطين محكوم عليهما بالتعايش إلى الأبد بوصفهما جارين. وأؤمن إيمانا قويا بأن التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ستشكل أساس التوصل إلى سلام وأمن دائمين في الشرق الأوسط برمته.

وفي ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، من الواضح، في السنوات الأخيرة، أن جميع الدول الأعضاء في الهيئة العالمية، كانت ترغب في إصلاح الأمم المتحدة. لكن كلما أُتيحت لنا الفرصة لذلك، نواجه مأزقا بخصوص هذه المسألة الهامة، بسبب التأكيد المغالى فيه على إصلاح مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، أؤمن بوجوب استخلاصنا هذا الدرس، ومحاولة تفادي تكرار ارتكاب أخطاء من هذا القبيل في المستقبل. وبعبارة أخرى، علينا اتباع نهج تدريجي، وتناول المشاكل الصغرى أولا، من قبيل تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمعالجة مسألة التنمية، لأنها اقل أقل إثارة للخلاف، وهناك ميل أكثر لدعمها.

وبعد ذلك يمكننا النظر في تنشيط الجمعية العامة بصفتها الهيئة الوحيدة الممثلة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويمكننا بعدئذ المضي قدما إلى إصلاح مجلس الأمن. وعلينا أن نبدأ أولا بمسائل يمكن التوصل بسهولة إلى توافق في الآراء بشأنها، ثم ننتقل إلى مسائل أصعب، من دون أن ندع عملية إصلاح الأمم المتحدة تراوح مكانها بلا حراك تماما.

ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، أُحرز تقدم في تحقيقها عموما. ولكن في الواقع، لم تحرز البلدان النامية إلا تقدما طفيفا حتى الآن، بسبب عدد من العوامل، كالافتقار إلى الموارد المالية والبشرية، بما في ذلك التأثير السلبي للعولمة، التي أفضت إلى اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان الفقيرة.

وفي كمبوديا، حددت الحكومة الملكية أهدافها الإنمائية الخاصة للألفية، وندعوها الأهداف الإنمائية الكمبودية للألفية، مع أولويات خاصة ومستهدفة. ومنذ تحديد تلك الأهداف، أحرزت كمبوديا تقدما إيجابيا في بعض المجالات، كالحد من الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين معيشة شعبنا، وذلك بفضل الاستراتيجية الرباعية الأركان للحكومة الملكية، التي تمخضت عن نمو اقتصادي كبير في العام الماضي.

إن الفقر المدقع في عالم اليوم يمثل وصمة عار للعالم أجمع، إذ لا يزال يعيش ١,٣ مليار من البشر على هامش الحياة، يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، رغم الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. وتقتضي مواجهة هذه المشكلة الحاسمة الأهمية جهودا شاقة على الصعيدين الوطني والدولي. وأما القضاء على الفقر، فهو أولا وقبل كل شيء مسؤولية العالم بأسره، ويتطلب تعاون البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية. وبالنظر إلى الموارد الضخمة والثروة المتوفرة لهذا العالم، أعتقد أنه ينبغي ألا يجوع أحد من على سطح هذا الكوكب، في حين أن البلدان المتقدمة النمو تتمتع بإمدادات مفرطة من الغذاء، تؤدي إلى إغراق فيه هدر.

وفي سبيل معالجة الفقر في العالم، لا بد من نهج شامل وإجراءات جماعية. ويجب في آن معا تناول المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون ومسألة النفاذ إلى الأسواق ونقل الدراية والخبرة، والاستثمار المباشر الأجنبي وما إلى ذلك، بحيث تتمكن البلدان النامية من اللحاق بركب العولمة الراهنة لتقليص الفجوة القائمة بين شعوب وأمم هذا العالم الذي فيه نعيش جميعا.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أكرر أن عالمنا اليوم سيظل يواجه مخاطر وتحديات كبرى. ودور الأمم المتحدة، بصفتها منظمة تمثل العالم كله، دور بالغ الأهمية للجنس البشري في التصدي لهذه الظواهر. ولذلك، تأمل كمبوديا في أن يمضي إصلاح الأمم المتحدة قدما للإسهام بصورة ملموسة في مواجهة هذه التحديات بنجاح.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ك. ب. شارما أولي، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية نيبال.

السيد أولي (نيبال) (تكلم بالانكليزية): في مستهل كلمتي، سيدتي أود أن أهنئكم بحرارة على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في هذه الدورة، وأن أؤكد لكم تعاون وفدي التام معكم، في اضطلاعكم بما أُسند إليكم من مسؤولية. وكلي ثقة بأننا سنتمكن من التوصل في أعمال هذه الدورة إلى نتيجة ناجحة بفضل رئاستكم.

ويستحق معالي السيد يان إلياسون، الرئيس المنتهية ولايته، خالص تقديرنا لعمل أُبلي فيه بلاء حسنا.

وأضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني للترحيب بحرارة بجمهورية الجبل الأسود، كزميل عضو في هذه الهيئة العالمية. إن استمرار تزايد عدد الأعضاء يبرز أهمية الأمم المتحدة، بصفتها منظمة عالمية الطابع بالفعل، مركزية، لا غنى عنها للشؤون الدولية.

إنها لمناسبة رائعة لي أن أمثل في هذه الجمعية صوت الحكومة الديمقراطية والشعب المتمتع بالسعادة في نيبال. وأنا أحمل معي تحيات وأطيب أماني نيبال، حكومة وشعبا، بنجاح هذه الدورة.

وأود أن أحيط الجمعية علما بأن نيبال تمر بتحول أساسي على أثر استعادة الديمقراطية من خلال حركة الشعب السلمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وشعب نيبال قد أصبح، ولأول مرة في التاريخ، المصدر الحقيقي للسيادة ولسلطة الدولة. وأسهم الإعلان البرلماني التاريخي في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، وما تلاه من قرارات البرلمان،

إسهامات فعلية لضمان مكاسب حركة الشعب وتدعيمها. ونقوم حاليا بإضفاء الطابع المؤسسي لصرح دولة نيبالية ديمقراطية، شاملة للجميع، عن طريق البرلمان المستعاد.

إن نيبال، شعبا وحكومة، تشعر بالامتنان للمجتمع الدولي لدعمه القوي أثناء نضالنا في سبيل الديمقراطية. وأملنا معقود على مزيد من الدعم والتضامن في انتقالنا صوب ديمقراطية كاملة وسلام دائم.

وهذا التغيير الزاخم في نيبال قد أدى أيضا إلى تحويل صراع طال أمده إلى عملية سلام، ونحن على ثقة بأنها ستفضي إلى خاتمة ناجحة. وأنتهز هذه الفرصة لأعبر بصدق عن تقديري للأمين العام، لمساعدته عملية السلام، بما في ذلك رصد حقوق الإنسان، والمساعدة في مراقبة وقف إطلاق النار وإدارة السلاح ومراقبة انتخابات المجلس التأسيسي، بناء على طلبنا. إن النجاح في حل صراعنا الداخلي سيشكل مثالا يُحتذى في سائر بلدان العالم، بأن الديمقراطية لا غنى عنها، وأنها تحسن إمكانيات حل الصراع بكل أنواعه.

والآن، أمامنا ضرورات ملحة لما بعد الصراع، من إعادة دمج وإعادة تأهيل وإعمار. وتقتضي مواجهة هذه الاحتياجات مستوى معززا من الدعم والمساعدة على الصعيد الدولي. فالسلم والأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية تشكل سلعا عامة عالمية. ومن الأهمية بمكان ضمان الديمقراطيات الحديثة العهد وحمايتها، بما يتيح لها استمرار النمو والازدهار. وانطلاقا من هذه الرؤية، نؤيد كل التأييد صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية الذي أُنشئ حديثا.

والأمم المتحدة تواجه اليوم تحديات كثيرة، كالإرهاب الدولي والجريمة عبر الوطنية وخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل، والاتجار في المخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال وغير ذلك من الجرائم المالية، والصراعات الإقليمية والحروب الصغيرة والفقر المدقع والجوع وانتهاكات حقوق الإنسان وتعاقب الكوارث الطبيعية وما تشكله الأوبئة من أخطار، كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإنفلونزا الطيور.

وهذه التحديات تستدعي حكمة جديدة تقوم على أساس مبادئ الأمن الجماعي والرفاه والازدهار. والأمم المتحدة في موقع فريد لإرساء أساس فلسفي تمس الحاجة إليه، لموقعها كهيئة عالمية تكتسي بالشرعية. لكن الحكمة الجديدة وحدها لن تكفي لمعالجة هذه المشاكل، إن لم تقترن بما يضاهيها من استراتيجيات جديدة وأدوات جديدة وموارد جديدة.

وترى نيبال جازمة أن الحلول المتعددة الأطراف مطلوبة لمعالجة المشاكل والتحديات ذات الطابع العالمي. فتعددية الأطراف هي المفتاح للنهوض بالمشاركة العالمية في حل المشاكل وكفالة الملكية الجماعية للنتائج.

واليوم، تتلاقى التهديدات القديمة والجديدة للسلام والأمن جنبا إلى جنب. ففيما تتضاءل التهديدات العسكرية للأمن تدريجيا، ظهرت مصادر جديدة للتهديد من شأنها الإضرار بالسلام والأمن الدوليين بأكثر من سبيل.

والتهديد المتنامي للإرهاب الدولي يميز السيناريو الأمني في عالم ما بعد الحرب الباردة. والسياسة الثابتة لنيبال هي الإدانة القاطعة للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. ومن المثبط للعزيمة أن نعلم أنه لم يبرز حتى الآن إجماع دولي يمهد السبيل للإبرام المبكر لاتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، نرحب باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨).

إننا نشعر بالقلق إزاء التقدم الضئيل في نزع السلاح. فبعد فشلنا في الاتفاق بشأن عدم الانتشار في السنة الماضية، لم نستطع التوصل إلى اتفاق في أثناء استعراض نظام مراقبة

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وثمة ما يذكرنا باستمرار بالطريق المسدود أمام الجهود المبذولة لحل المسائل النووية بوسائل سلمية. ونيبال تؤيد النزع العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة البيولوجية، والكيميائية، والنووية، والإشعاعية، وفق جدول زمني محدد. فمطلب وقتنا هذا هو أن نتنافس من أجل السلام لا الحرب، ومن أجل التنمية لا التسلح.

وقد عرضنا أن نستضيف في كاتماندو مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح لآسيا والمحيط الهادئ. وعلى الرغم من التزامنا الثابت وجهودنا المخلصة، لم يتم نقل المركز بعد. وأود أن أكرر التأكيد على أن حكومة نيبال مستعدة لتوقيع اتفاق البلد المضيف، عملا بقرار الجمعية العامة، حالما تزودها الأمانة العامة بمشروع لذلك. ونحث الأمانة العامة على الانتهاء من الإجراءات الضرورية لنقل المركز إلى نيبال دون مزيد من الإبطاء.

ولقد خلف الانفجار الأخير للعنف في لبنان وراءه مأساة إنسانية لا تطاق، وأدى إلى دمار واسع النطاق للممتلكات المادية. وإننا نرحب بوقف إطلاق النار الساري حاليا ونعرب عن تأييدنا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونحن ملتزمون بالمساهمة بكتيبة من القوات من أجل قضية السلام هناك.

واهتمام نيبال الشديد ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومشاركتها الدائمة فيها يؤكد مساهمتها في صون السلام والأمن الدوليين. وحتى عندما كانت نيبال تشهد صراعا داخليا، فإنها لم تتوقف يوما عن المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد عمل أصحاب الخوذ الزرق من نيبال في بعثات مختلفة، من بينها الكثير من بؤر التوتر، بصورة مثالية، أكسبتهم وبلدهم سمعة دولية طيبة. ولنيبال حاليا أكثر من ٥٠٠ ٣ جندي في بعثات مختلفة للأمم المتحدة. وقد ضحى الكثيرون منهم بحياتهم الغالية في خدمة السلام والبشرية. وستواصل نيبال دعم هذه القضية النبيلة والمشاركة في بعثات مستقبلية كلما طلب منها ذلك.

والتزام نيبال بحقوق الإنسان التزام كامل وثابت. وترى نيبال جازمة أن جميع حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومتداخلة، ومترابطة، ويعزز أحدها الآخر. وقد رحبنا بإنشاء مجلس حقوق الإنسان إيمانا منا بأن هذا الجهاز سيثبت فعاليته في حماية حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم والنهوض بها، على أساس المبادئ الرئيسية للعالمية والموضوعية وعدم الانتقائية.

وقد أعطت الحكومة الحالية في نيبال أولوية قصوى لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بقصد ترجمة التزامات نيبال وواجباتها الدولية فيما يتصل بحقوق الإنسان إلى حقيقة واقعة. وما برحنا نعمل بالتعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في نيبال، لتهيئة بيئة تكفل للجميع التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وقد أدت عودة الديمقراطية وبدء عملية السلام إلى تحسن هام في حماية حقوق الإنسان في نيبال. وإننا نقدّر تقديرا عاليا الدور الذي يقوم به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في نيبال لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

وإننا عازمون على وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي كانت سائدة في أثناء نظام الحكم الاستبدادي. ونؤمن بأنه ليس هناك أحد فوق القانون، وأن من ينتهكون حقوق الإنسان أو يسيئون إليها يجب تقديمهم للمحاكمة. وإننا ملتزمون تمام الالتزام بحماية حقوق الإنسان في جميع الحالات، وبإيجاد إطار لمحاكمة من انتهكوا حقوق الإنسان في الماضي.

والفرص الناشئة عن العولمة، كتلك المتصلة بالهجرة العالمية، عطلتها النظم ذات السياسات غير الودية في جميع أنحاء العالم. ويجب حماية حقوق العمال المهاجرين في جميع الحالات وفقا للمعايير الدولية. وتظهر تجربة نيبال أن فائدة التحويلات الآتية من العمال المهاجرين تعني الكثير للبلدان النامية. إلا أنها لا يمكن أن تكون بأي شكل من الأشكال بديلا عن المساعدة الإنمائية، أو تخفيف عبء الديون، أو التسهيلات التجارية.

وفوائد تحرير التجارة ليست موزعة بالتساوي ويجب كفالة استجابة نظام التجارة المتعدد الأطراف لاحتياجات ومتطلبات البلدان النامية وأقل البلدان نموا. فالفرص التجارية المعززة، مقرونة بالقدرات الإنتاجية، حاسمة الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر في أقل البلدان نموا. والالتزامات المتفق عليها لوصول منتجات أقل البلدان نموا بلا رسوم ولا تحديد لحصص، يتعين استكمالها بأنظمة مؤاتية بشأن المنشأ.

وإننا قلقون إزاء تعليق المحادثات التي تجريها منظمة التجارة العالمية حول جولة التنمية، ونحث على الاستئناف الفوري للمحادثات، لاستكمال جدول أعمال الدوحة للتنمية.

وما برح جدول أعمالنا للتنمية يتقدم بشيء من البطء. وإذا أخذنا في الاعتبار الوتيرة الراهنة، فإننا ندرك أن بلدانا عديدة لن تكون قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يذكرنا بأن علينا أن ننفذ على عجل وبإخلاص جميع الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في مختلف العهود العالمية في السنوات الأخيرة، بما فيها توافق آراء مونتيري، وإعلان الألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا.

وقد أثبت استعراض منتصف المدة هذه السنة لبرنامج العمل لأقل البلدان نموا أن معظم هذه البلدان لن يكون قادرا على تحقيق الأهداف المتفق عليها ضمن الإطار الزمني المحدد سابقا، إلا إذا زدنا من سرعة وتيرة التنفيذ.

وتحتاج أقل البلدان نموا إلى سياسات أفضل بشأن المعونة، والتجارة، والاستثمار، وتخفيف عبء الديون، وبناء القدرات، فضلا عن الإصلاحات حسنة التوقيت للمؤسسات المالية الدولية. وندعو المجتمع الدولي إلى اتباع نهج شامل، يدمج بين السياسات الرامية إلى دعم الخطط الإنمائية لأقل البلدان نموا. وتحتاج هذه البلدان إلى تدفق كبير للمعونة والاستثمار الخارجيين إذا أريد لها تحقيق تلك الأهداف. فالاستثمار في أشد البلدان فقرا ليس مجرد مسؤولية أخلاقية، بل هو استثمار في الأمن الجماعي للعالم.

والعديد من أقل البلدان نموا يحد من قدرتها كونها بلدانا غير ساحلية، مما يقلل كثيرا من قدرتها التنافسية في النظم التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف. ولا تزال هذه الحالة تحبط الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا. ونحث المجتمع الدولي على إيلاء المزيد من الاهتمام لمعاناة تلك البلدان، وبذل جهود جدية لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا.

ومما يؤرق ضمائرنا أن مئات الملايين من البشر يعيشون لاجئين في شتى أرجاء العالم. وعلى المجتمع الدولي اعتبار أن من واجبه الملزم معالجة شواغلهم بصورة غير انتقائية.

ويؤسفني إبلاغ الجمعية أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من جنوب بوتان يعيشون في مخيمات في نيبال منذ أكثر من عقد ونصف – وهي تجربة قاسية –،على الرغم من الاتفاقات الثنائية المبرمة بين نيبال وبوتان. وبما أنه لا يلوح في الأفق أي حل مبكر ودائم، يزداد إحساس اللاجئين

بمشاعر الإحباط واليأس. وتمثل المسألة، في أساسها، مشكلة بين حكومة بوتان ومواطنيها. وقد أضحت نيبال جزءا من الصورة لا لشيء سوى لكونها وفرت الملجأ للاجئين الفارين لأسباب إنسانية. ولا يمكن تسوية المسألة ما لم تُظهر حكومة بوتان إرادة حقيقية لحل المشكلة.

وعلى المجتمع الدولي ممارسة ضغط إيجابي للخروج من المأزق. ونشدد على وجوب منح اللاجئين البوتانيين الحق في العودة إلى بلدهم في ظروف تتسم بالكرامة والاحترام، وأي حل ينبغي أن يكون مقبولا من جانبهم. وتؤيد نيبال كذلك تطلعات شعب بوتان إلى الديمقراطية، وتحث بوتان على أن تأخذ محنة اللاجئين بعين الاعتبار في حساباتها السياسية.

لقد قطعت منظمتنا خطوات جبارة، لا سيما باعتماد تدابير الإصلاح التي أقرها قادة العالم هنا في العام الماضي. وتظل حكومة نيبال ملتزمة بدعم كل مبادرات الإصلاح الرامية إلى معالجة شواغل جميع الدول الأعضاء وتطلعاتها.

وتتمثل قوة الأمم المتحدة في صنعها للقرار بشكل ديمقراطي، وموضوعيتها، وحيادها، وفعاليتها. ويجب أن تكون الجمعية العامة – وهي الهيئة العالمية الوحيدة التي تُسمع فيها أصوات شعوب العالم – في طليعة جميع عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة. كما يجب تعزيز الأجهزة التي تعالج المسائل الاجتماعية – الاقتصادية، وتمكينها من النهوض بدور ريادي في الوفاء بالأهداف الإنمائية الدولية.

إن الحقائق الراهنة تفرض على الأمم المتحدة القيام بعملية تحول أساسية دون تقويض مبادئها وأهدافها التأسيسية. وأي إصلاح للأمم المتحدة سيكون غير مكتمل الأركان ما لم يواكبه إصلاح هيئتها الأساسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن لتعزيز مشروعيته ومصداقيته. وهناك حاجة حقيقية إلى زيادة عدد أعضاء المجلس، في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، لجعل المجلس أكثر تمثيلية. وينبغي لهذه الزيادة أن تتضمن مقعدين دائمين لكل من المنطقتين الآسيوية والأفريقية، ومقعدا لأمريكا اللاتينية، ومقعدا لأوروبا الغربية. وينبغي لنا أيضا تحسين أساليب عمل المجلس.

وستنتخب الدول الأعضاء، في هذا العام الأمين العام المقبل لمنظمتنا. ووفقا لمبدئي التمثيل الجغرافي المنصف والتناوب، تجدد نيبال التأكيد على ضرورة أن يكون الأمين العام المقبل من آسيا. ونؤمن كذلك بضرورة تعزيز دور الجمعية في عملية تعيين الأمين العام. وأشيد بالدور الذي اضطلع به الأمين العام المنتهية ولايته، السيد كوفي عنان، خلال فترة ولايته. فقد قاد إصلاحات هامة في الأمم المتحدة وبذل جهودا صادقة لترسيخ الدور المركزي لمنظمتنا في حل المشاكل العالمية، ومناقشة المسائل الدولية.

وقد قدمت نيبال ترشيحها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ونعتقد أننا نستحقها، لانقضاء عقدين تقريبا على آخر مرة انتُخِبنا فيها لعضوية المجلس، وكان ذلك في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩. وهذه الهيئة العالمية على وعي تام بأن نيبال دأبت على الإسهام بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين، بتقديم قوات، بصورة منتظمة، إلى مختلف عمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، نعتبر أن انتخاب نيبال في عضوية المجلس هذه المرة سيشكل اعترافا كبيرا بسجلها في مجال إرساء الديمقراطية في سياق مختلف. إن شعب نيبال يستحق اعتراف المجتمع الدولي، على النحو الواجب، بشجاعته غير المسبوقة، وبالعزم الذي هزم به الحكم المطلق واستعاد الديمقراطية. وأناشد الزملاء الأعضاء مناشدة صادقة أن يقدموا دعمهم الثمين

لترشيح نيبال، بغية تمكينها من العمل في المجلس بثقة متجددة في الاضطلاع بمسؤولياته الأساسية.

ونيبال تقدس مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الواردة في الميثاق، بما فيها المساواة بين الأمم في السيادة، والتسوية السلمية لجميع النزاعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ الامتناع عن التهديد باستخدام القوة. وأؤكد من جديد رسميا التزام نيبال العميق بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها التأسيسية، على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

وتعاني الأمم المتحدة اليوم من انعدام المصداقية، والعجز عن اتخاذ قرارات هامة، وضعف تنفيذ بياناتها وقراراتها، والبطء في التصدي للتحديات التي تستلزم اهتمامها العاجل. وينبغي لنا تغيير هذه الحالة. ويدا في يد، بإمكاننا تجهيز منظمتنا بشكل أفضل لمواجهة تلك التحديات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد جان بينغ، وزير الدولة، وزير الخارجية والتعاون والفرانكفونية والتكامل الإقليمي في غابون، والرئيس الأسبق للجمعية العامة.

السيد بينغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود في المستهل الإعراب عن تهنئتي الصادقة لكم، على انتخابكم المستحق لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. إن انتخابكم لا يدل على الاعتراف الكبير بمملكة البحرين، التي دأبت على العمل الحثيث من أجل تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها فحسب، بل هو، على الصعيد الشخصي تتويج لمشواركم القانوني والدبلوماسي الطويل.

وبغض النظر عن المجاملات المعتادة، أود تشجيعكم، سيدتي، والإعراب لكم عن استعدادنا الكامل للتعاون بغية ضمان نجاح مهمتكم النبيلة.

وأود الإشادة بالسيد يان إلياسون على ما أظهره من مهارة، وتفان، ومثابرة في إدارة أعمالنا خلال الدورة الستين. وأود الثناء عليه، بشكل خاص، للعزم الذي قاد به المفاوضات التي حققت تقدما كبيرا في تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وتوصياته.

وأخيرا، أود أن أعرب للأمين العام، السيد كوفي عنان، عن إعجابنا الكبير بما دأب على إظهاره من حكمة وشجاعة في الاضطلاع بمهمته الصعبة، وخاصة، التدابير الطموحة التي بدأ باتخاذها طوال فترتي ولايته بغية مواءمة الأمم المتحدة مع الحقائق الراهنة.

وفي الوقت الذي توشك مدة ولايته بوصفه الأمين العام على الانقضاء، ويستعد العديد من المراقبين لاستعراض إنجازاته وتقييمها، أود، من جانبي، أن أشيد به إشادة مستحقة تماما على ما منحنا من رؤية واضحة لعمل الأمم المتحدة في ما يتعلق بالركائز الثلاث المتمثلة في السلم والأمن الدوليين، والتنمية، والنهوض بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وقد شكل اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار ١/٦٠) بالإجماع، اعترافا صريحا من قادتنا بالدور المركزي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وأرحب بأنه، منذ مؤتمر القمة العالمي، نُفذت فعلا معظم التوصيات الهامة الواردة في الوثيقة الختامية، في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة.

وبعد مفاوضات صعبة، أنشأت الدورة الستون للجمعية العامة هيئتين هامتين – لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان – وهما، كما نعلم، يباشران عملهما منذ حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ الصندوق المركزي للاستجابة في حالة الطوارئ، واعتُمدت عدة قرارات مهمة.

وأنا أشير بشكل خاص إلى القرار ٤٢/٦٠ بشأن البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والقرار بشأن التنمية، ومؤخرا، القرار ٢٨٨/٦٠، بشأن إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وخلال الدورة الحالية، واستنادا إلى ذلك التقدم الكبير، لا بد لنا من مواصلة جهودنا لاستكمال عملية الإصلاح. وعلى سبيل المثال، علينا تكثيف جهودنا لاختتام المفاوضات الرامية إلى اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، وإصلاح الأمانة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن.

إن الموضوع الذي اقترحتموه، سيدتي الرئيسة، للمناقشة العامة هذا العام، ”تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية“ قد جاء في وقته المناسب تماما. ومما لا شك فيه، أن ذلك الموضوع الذي يتماشى مع الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، سيمكن من متابعة وتنفيذ القرارات الصادرة عن توافق آراء مونتيري، التي تم التأكيد عليها في مؤتمر القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ولا بد لجميع الشركاء الإنمائيين من الوفاء بالتزاماتهم على وجه الاستعجال. ومناشدتنا إياهم تأخذ في الحسبان بشكل كامل المسؤولية الأساسية التي تتحملها الدول كافة عن وضع خطط التنمية وتنفيذها. وتعالج كذلك القيود العديدة التي تعوق البلدان النامية، وخاصة تأثير فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والملاريا، وغيرها من الأمراض المعدية، على سكانها واقتصاداتها.

وبالتالي، لا يفوتني الترحيب بتشديد المجتمع الدولي في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز (القرار ٢٦٢/٦٠)، المعتمد في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى المكرس لمتابعة تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على الحالة الخاصة لأفريقيا جنوب الصحراء، والاعتراف بالجهود التي بذلتها الحكومات الأفريقية لمكافحة الوباء.

وقد اتخذت غابون، من جانبها، مبادرات طموحة تتراوح بين القيام بحملات للتوعية وتنفيذ خطط عمل من قبيل الخطة الإستراتيجية المتعددة القطاعات لمكافحة الايدز. ويشارك في تلك المبادرة، شخصيا، رئيس دولة غابون وحرمه السيدة إديث لوسي بونغو أونديمبا.

وإدراكا منا لما يشكله الوباء من تهديد للتنمية والأمن الإنسانيين، علينا باتخاذ المزيد من التدابير الجريئة التي تستهدف بشكل خاص زيادة الإسهامات في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وتعزيز السبل الوقائية، وتحسين حصول الأشخاص المصابين على العلاج.

غير أن التحديات العديدة التي تواجهها الدول الأفريقية ليست قدرا محتوما. وهذا هو الاقتناع الراسخ الذي جعل رؤساء الدول والحكومات الأفارقة يطلقون الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي رؤية شاملة تعهدت فيها البلدان الأفريقية، من خلال الحكم الرشيد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، بالأخذ بزمام مصير أممها على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي. وعلى الرغم من أن التنمية هي الهدف الرئيسي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإننا واعون تماما لاستحالة تحقيق أي تنمية بدون وضع إطار لتعزيز السلام، والأمن، واحترام الكرامة الإنسانية.

ولا يزال عالمنا يتسم بالتوتر والأزمات العميقة التي تزيد من زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن. ولا تزال الصراعات القديمة والجديدة تهدد السلم والأمن في العديد من

الدول، وتترك آثارا ذات عواقب وخيمة على المستويين الإقليمي والدولي.

إن الصراع العنيف الذي هز الشرق الأوسط مرة أخرى، وهو صراع أودى بمئات الأرواح البريئة وتسبب في خسائر مادية فظيعة، قد أظهر كم هو ضروري بذل كل ما بوسعنا لإحلال سلام دائم في تلك المنطقة من العالم. وفي ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تحديدا، لا يمكن التوصل إلى تسوية عادلة، ودائمة، ومنصفة لذلك الصراع، إلا بجهود جماعية ومستدامة قائمة على مبدأ دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وغابون، من جانبها، تؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط على وجه الاستعجال.

وفي أفريقيا، لا تزال العديد من بؤر التوتر الساخنة تثير القلق. وعلى الرغم من الترحيب باتفاق دارفور للسلام، المُوَقع في أبوجا في أيار/مايو ٢٠٠٦، لا بد لنا من التسليم بأن الحالة تظل هشة بشكل عام. واستمرار الخلافات بين بعض أطراف الصراع يزيد من خطر انهيار الاتفاق، الذي تم التوصل إليه بعد جهد جهيد. وهنا، أود أن أشيد إشادة مستحقة بالمجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، على جهودهما الحثيثة للتوصل إلى تسوية سلمية لأزمة دارفور.

وتظل الحالة في كوت ديفوار كذلك مصدر قلق لأفريقيا وبقية المجتمع الدولي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأت مرحلة تاريخية وحاسمة بتنظيم انتخابات عامة في ذلك البلد الشقيق. وهنا، أود الإشادة بالمجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي – فأفراد قوة الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام متمركزة في غابون – كما أشيد بالأمم المتحدة. فقد تمكن ذلك البلد، بفضل دعمها، ودعم قوة الاتحاد الأوروبي، من إجراء انتخابات عامة سلسة، وخاصة الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، التي تمت في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وينبغي الآن لكل الأطراف السياسية الفاعلة، وبروح من الحمية الوطنية، أن تواصل دعم مكاسب عملية الانتقال الديمقراطي، في بيئة مفعمة بالسلم والوئام. وللقيام بذلك، ستحتاج أيضا إلى دعم المجتمع الدولي الفعال، والتزامه المستدام، بغية كفالة أن ما بذلناه جميعا من تضحيات جسام لن يذهب سدى نتيجة عدم المتابعة.

وفي ذلك الصدد، يشكل إنشاء لجنة بناء السلام، استجابة مؤسسية مناسبة للاحتياجات العديدة للبلدان الخارجة من الصراع. وأغتنم هذه الفرصة لتهنئة السفير إسماعيل غسبار مارتيز، من أنغولا، على انتخابه رئيسا للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. وأرحب باختيار بلدين أفريقيين، بوروندي وسيراليون، عانيا لسنوات طوال من ويلات الحرب، ليكونا أول بلدين يستفيدان من عناية اللجنة.

ولكن إذا أريد لجهودنا الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين أن تكون فعالة، لا بد أن تركز كذلك، وبشكل خاص، على مجال منع نشوب الصراعات. ويوفر التقرير الممتاز للأمين العام عن منع الصراعات المسلحة (A/60/891) أساسا جيدا لعملنا ونحن ننظر في هذه القضية المهمة.

لقد حققنا اختراقا مهما في عام ٢٠٠١ باعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. غير أننا نأسف لأن مؤتمر استعراض برنامج العمل الذي عقد في المدة بين شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٦ انتهى بالفشل. ورغم ذلك، يتعين علينا الاستمرار في تنفيذ البرنامج إلى جانب اعتماد صك دولي لوسم هذه الأسلحة وتتبعها. كما أننا بحاجة إلى المضي قدما في المشاورات لبدء مفاوضات تقود إلى اعتماد صك بشأن السمسرة. وبالمثل، فإن الواجب

الأخلاقي والمسؤولية المشتركة يحتمان علينا استئناف مفاوضات نزع السلاح، وبخاصة في المجال النووي.

ومن بين الاختبارات الكبيرة التي تواجه منظمتنا مواصلة واستكمال المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن وفقا لتوصيات رؤساء الدول والحكومات خلال القمة العالمية المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويتعين علينا أيضا تنفيذ القرارات المتعلقة بتنشيط عمل الجمعية العامة، والتي اعتمد آخرها في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بوصفه القرار ٢٨٦/٦٠. في نفس الوقت، فإن المفاوضات الرئيسية التي شهدتها الجمعية العامة خلال الدورتين السابقتين أظهرت، إن صح ذلك، مدى أهمية تنشيط الجمعية العامة لمنظمتنا. كما أننا بحاجة إلى اتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل المزيد من الشفافية والاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة بما يضمن تحسين أدائها لمهامها.

وكما تعلمون، سيدتي الرئيسة، فإن لدينا برنامج عمل مشحونا على نحو خاص. وأنا على يقين من أن الجمعية العامة، في ظل توجيهكم البارع، ستحرز تقدما في مختلف مجالات جدول أعمالها. ولذا، يتعين علينا أن نواصل العمل بإحساس أكبر بالمصلحة الجماعية حيث أن مصداقية منظمتنا ذاتها تتوقف على ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جوي أوتشي أوجوي وزيرة خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية.

السيدة أوجوي (نيجيريا) (تكلمت بالانكليزية): أنقل إليكم، السيدة الرئيسة، تحيات طيبة من الزعيم أولوسيغون أوباسانجو الرئيس والقائد العام لجمهورية نيجيريا الاتحادية الذي لم يتمكن من الحضور هنا شخصيا بسبب مأساة وطنية. وقد كلفني بإلقاء بيانه أمام الجمعية العامة هذه والآن يشرفني أن أتلو البيان.

”بالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية، أود أن أوجه خالص التهانئ، لكم، سيدتي، ولبلدكم، مملكة البحرين، على انتخابكم التاريخي لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. إن توليكم لهذا المنصب الرفيع يمثل مصدر إلهام لنا جميعا، ولاسيما للنساء في جميع أنحاء العالم. وأؤكد لكم مساندة وفد بلادي وتعاونه.

”أود أن أعبر عن تقديري العميق لسلفكم، معالي السيد يان الياسون، لالتزامه وتفانيه في رئاسة أعمال الدورة الستين. وقد تجلى ذلك بوضوح على وجه الخصوص أثناء المفاوضات الدقيقة التي أسفرت عن إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان.

”لقد تصور الآباء المؤسسون للأمم المتحدة منظمة دولية تكمن قوتها الرئيسية في قدرة أعضائها على العمل بصورة جماعية وبروح من التعاون في حل المشاكل الدولية.

”وموضوع المناقشة العامة هذا العام، تنفيذ شراكة عالمية للتنمية، يستلهم هذا التطلع على نحو ملائم، بل ويعيد تأكيد أحد مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية. ونيجيريا تؤكد مجددا التزامها القوي بمبدأ إقامة شراكة عالمية حقيقية بوصفه مفتاح التنمية. وهذا مبدأ سليم على وجه خاص في ضوء التحديات العديدة التي تواجهنا اليوم.

”وبالنسبة لأفريقيا، فإن أكثر التحديات إلحاحا لا يزال حل الصراعات وصون السلم والأمن باعتبارهما الركيزة للتقدم الاجتماعي – الاقتصادي. وما زلنا عازمين، وقد قررنا بصورة جماعية اتخاذ إجراءات لمعالجة المشكلة برعاية الاتحاد الأفريقي. وتعززت جهودنا بالالتزام الفعال لمجلس الأمن

والمجتمع الدولي الذي مازلنا نشعر بالامتنان له. ويسعدني ملاحظة أن ثمة مؤشرات على إحراز تقدم في كل مكان في ليبيريا وسيراليون، حيث انتهت الأعمال القتالية نهاية سعيدة، في الوقت الذي تخطو الديمقراطية ومكاسبها خطواتها الأولى الأكثر أهمية.

”وفيما يتعلق بكوت ديفوار، فإن نيجيريا ترحب بالجهود الأخيرة من جانب جميع الأطراف للتغلب على خلافاتها عن طريق الحوار. ونحث تلك الأطراف على أن تظل ثابتة على التزامها من أجل ضمان أن تبقى عملية السلام في مسارها. غير أن من المشكوك فيه الآن إمكانية إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر. ولكن، يجب ألا نسمح بتأجيل الانتخابات في كوت ديفوار بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وإذا فشل الاجتماع الاستثنائي المقترح للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر في تحقيق هذا الهدف، سيصبح من الضروري استصدار قرار من مجلس الأمن بتوقيع جزاءات صارمة على جميع المجرمين وأقربائهم.

”ونيجيريا يشجعها التقدم المحرز على طريق تنفيذ اتفاق السلام في دارفور الموقع في أبوجا في حزيران/يونيه الماضي. غير أننا نشعر بالقلق إزاء بطء التنفيذ فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية للخطة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الموقف الإنساني. ونشارك المجتمع الدولي شعوره بالإحباط إزاء عدم القدرة على الوصول إلى الجماعات الضعيفة التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية بصورة ملحة. ونهيب بجميع الأطراف احترام التزاماتها.

”والموقف في دارفور يلقي عبئا ثقيلا على كاهل الاتحاد الأفريقي وما زال يشكل ضغطا على موارده الضئيلة، في الوقت الذي يسعى جاهدا لإبقاء قوة حفظ سلام يزيد قوامها على سبعة آلاف جندي. وأكدت أفريقيا مجددا التزامها بالسلام في دارفور بالقرار الذي أصدره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال اجتماعه في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بتمديد ولاية البعثة الأفريقية في السودان حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتدعو نيجيريا المجتمع الدولي إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي على وجه الاستعجال بتقديم المساندة السوقية والمالية لبقاء البعثة حتى ذلك التاريخ.

”إذا لم يتسن الإزالة المبكرة العقبات التي تحول حتى الآن دون استكمال المفاوضات حول الاستعاضة عن قوة الاتحاد الأفريقي بقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، قد لا يجد الاتحاد الأفريقي أمامه بديلا عن السماح للقوات بالعودة إلى البلدان المساهمة. وستتحمل حكومة السودان المسؤولية كاملة عن العواقب في حالة انسحاب البعثة الأفريقية بدون مظلة من جانب الأمم المتحدة“ .

”وتشعر نيجيريا بالقلق من التهديد المتزايد الناجم عن العنف وانعدام الأمن في العالم من جراء التهديدات أو الأعمال الإرهابية. وتدين نيجريا بشدة جميع أعمال الإرهاب وتناشد المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لدحر هذه الجريمة البشعة بجميع أشكالها ومظاهرها.

”وفي ما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، ترحب نيجريا بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتطالب كلا الطرفين بتنفيذ شروط وقف إطلاق

النار. ولكننا نؤمن بأنه لا بد أن يتحقق الحل الدائم من خلال الحوار والاستعداد للتخلي عن العنف بوصفه وسيلة لتسوية الأزمة. كما يجب أن تعالج الأسباب الجذرية لأزمة الشرق الأوسط بطريقة شاملة من اجل تحقيق السلام الدائم. ونؤكد من جديد على التزامنا بالترتيب المتمثل في وجود دولتين: إسرائيل وفلسطين تعيشان في سلام داخل حدود آمنة، وفقا لقرارات مجلس الأمن. وبالتالي، نناشد المجتمع الدولي أن يبدي المزيد من الالتزام بالتسوية السلمية والعاجلة للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية.

”إن منطقة غرب أفريقيا شهدت العديد من الصراعات لعدة أعوام من جراء الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونؤمن بأن استعادة السلام وصونه أمران حاسمان للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية. وتحقيقا لتلك الغاية، اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في حزيران/يونيه من هذا العام، اتفاقية هامة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى المرتبطة بها بغية تخفيف حدة العنف في المنطقة دون الإقليمية وتمهيد الطريق لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتعاون والتنمية. وتحظر الاتفاقية عمليات نقل الأسلحة، باستثناء أسلحة الدفاع الشرعي والاحتياجات الأمنية للدول الأعضاء. والأمر الذي يحظى بأهمية أكبر هو الحظر المفروض على عمليات نقل الأسلحة إلى الأطراف من غير الدول، التي تتحمل المسؤولية بقدر كبير عن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة دون الإقليمية، كما في مناطق أخرى.

”وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن خيبة الأمل العميقة لنيجيريا إزاء المؤتمر الاستعراضي الأول لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لم ينجح في الاتفاق على وثيقة ختامية، بما في ذلك فرض حظر مماثل على عمليات نقل الأسلحة إلى الأطراف من غير الدول. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تسترشد بنموذج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن هذه المسألة إذا أعيد عقد المؤتمر.

”وإظهارا لالتزام نيجريا بمكافحة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، فقد أودعنا أداة التصديق على بروتوكول الأسلحة الصغيرة الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. كما ندعو إلى إبرام معاهدة عالمية شاملة وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة.

”ولقد خطت البشرية خطوات واسعة في ميدان التكنولوجيا النووية منذ اكتشاف الذرة. وهذا هيأ الفرص للمجتمعات المصممة على رفع مستوى معيشة مواطنيها والملتزمة به. وفي الواقع، أصبحت التكنولوجيا النووية مصدرا حقيقيا للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية ومصدرا موثوقا به لتوليد الكهرباء. ونلاحظ على وجه الخصوص الاتجاه العالمي نحو استخدام التكنولوجيا النووية لصالح توليد الكهرباء والتنمية الزراعية والصحة البشرية والتنمية البيئية، وخاصة للبلدان النامية.

”وفي سياق هذا التطور والأزمة الهائلة للطاقة التي تجابهنا في نيجريا، قررت حكومتي افتتاح مجلس لجنة الطاقة الذرية لنيجريا. وبافتتاح المجلس، بدأ بحثنا عن الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة.

”وتبقى نيجيريا على تصميمها تجاه التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و معاهدة بليندابا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ونود أن نؤكد للمجتمع الدولي على عزمنا حصر استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية المحضة.

”وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على تقديرنا العميق لهذه الهيئة على الدعم القيم للغاية الذي قدمته للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما أننا نقدر تقديرا شديدا الاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي والالتزامات التي قطعها بدعم الشراكة الجديدة. وتبقى مبادرة الشراكة الجديدة أكثر خطة اجتماعية – اقتصادية قابلة للبقاء في قارتنا؛ وفي وسعها أن تحقق النمو الاقتصادي المستدام بينما تؤدي إلى تعزيز الحكم الرشيد وتنهض بحماية الحقوق الإنسانية لشعوبنا.

”إن التجارة تمثل أكثر المحركات القوية والحقيقية للنمو الاقتصادي والتنمية. وبالتالي نؤيد الجهود التي من شأنها أن تعزز مقدرة البلدان على التمتع بفوائد الإبرام الناجح لاتفاقات تتعلق بالنظم تحت إشراف منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، نعتبر الانهيار الأخير لمحادثات جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية نكسة خطيرة جدا. ومن شأن الاختتام الناجح لمحادثات الدوحة الإنمائية وتنفيذ نتائجها أن يقدم إسعافا لحوالي بليون شخص يعيشون حاليا على أقل من دولار واحد في اليوم.

”وتظل نيجيريا ملتزمة بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والملاريا والسل والأمراض ذات الصلة. وقد اتخذنا خطوات جريئة للتصدي لهذه الأمراض. وتحقيقا لهذه الغاية، استضفنا في أبوجا في أيار/مايو من هذا العام مؤتمرا استثنائيا للقمة عقده الاتحاد الأفريقي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والسل والملاريا. وفي مؤتمر القمة، أكد القادة الأفارقة مجددا على التزامهم بإصدار إعلانات عاجلة، وتعهدوا باتخاذ إجراء لضمان الحصول الشامل على الأدوية ذات الصلة. ونشيد بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار ٦٠/٢٦٢) الذي اتخذه الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في حزيران/يونيه الماضي، ونأمل أن يتم تنفيذ الإعلان تنفيذا كاملا.

”وفي ١٤ آب/أغسطس من هذا العام، أنزلت نيجيريا علمها للمرة الأخيرة في شبه جزيرة باكاسي وسحبت فعلا وجودها وفقا لقرار محكمة العدل الدولية. ونيجيريا، باتخاذها هذا الإجراء النهائي، أوفت بالتزاماتها بموجب شروط الاتفاق بين بلدي والكاميرون. واغتنم هذه الفرصة لأنوه بالإسهامات الايجابية التي قدمها السيد كوفي عنان وأعضاء المجتمع الدولي ولأشكرهم على مساعدتهم ودعمهم. وتأمل نيجيريا أن يحمي جارنا الشقيق ويحترم حقوق وحريات المواطنين النيجيريين الذين يقررون البقاء في المنطقة وفقا للشروط المتفق عليها بشكل متبادل.

”وتؤمن نيجيريا بأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة يجب ألا يفقد الزخم. وينبغي ألا يسمح للمصالح الوطنية أو الإقليمية بان تحجب أهدافنا المشتركة في تنشيط الأمم المتحدة. وينبغي أن يربط الإصلاح بالمصلحة الشاملة المتمثلة في جعل المنظمة

أقوى وأكثر فعالية وفي موقف أفضل يمكنها من التصدي للتحديات التي تواجه الضعيف والقوي على السواء.

”ولا بد من المحافظة على هوية مختلف أجهزة المنظمة وأهميتها وصلاحيتها. وقبل كل شيء، ينبغي عدم القيام بعمل لإضعاف أحد الأجهزة لصالح جهاز آخر. والجمعية العامة، بصفتها الجهاز البارز والتداولي وصانع القرار والتمثيلي للأمم المتحدة، يستحق الدعم من جميع الأعضاء. وتبقى الجمعية الجهاز الوحيد الذي تجد فيه الدول الكبيرة والصغيرة والغنية والفقيرة المساواة بحيث يكون صوتها مسموحا.

”وفي هذا السياق طالبت البلدان الأفريقية، مع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، بإصلاح مجلس الأمن. وبالنسبة لنا، لا يكون أي إصلاح مكتملا بدون إصلاح ذلك الجهاز الحيوي. ومجلس الأمن، على النحو المشكل به الآن، ليس انعكاسا لوقائع عصرنا. ونأمل أن يتم إحراز تقدم في هذه المسألة خلال هذه الدورة.

”ولا يسعني أن اختتم هذا البيان بدون أن أشيد إشادة خاصة بشقيقي رجل الدولة المرموق السيد كوفي عنان. ونيجيريا تحييه على خدمته المخلصة لمنظمتنا. فقد قاد الأمم المتحدة، في الأعوام الـ ١٠ الماضية، خلال مراحل هامة جدا وأوقات سادها الاضطراب.

”ولا يمكن في الحقيقة أن ننسى خطة الإصلاح التي بدأتموها وباشرتم في تنفيذها. ونحن فخورون بكم وبخدماتكم. ونتمنى لكم كل التوفيق في مشاريعكم المستقبلية. وأود أن أنتهز فرصة حضوري الجمعية العامة لآخر مرة بصفتي رئيسا لجمهورية نيجيريا الاتحادية لتوجيه الشكر إلى جميع زملائي والأمين العام وكذلك جميع موظفي منظمتنا على دعمهم وتعاونهم خلال الأعوام السبعة الماضية“.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل السيدة بيلي ملر، عضو البرلمان والوزيرة الأقدم ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة بيلي ملر (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. إن حقيقة كونكم امرأة تجعلني أشعر بسعادة مضاعفة. فأنتم ثالث امرأة تتولى رئاسة الجمعية العامة خلال ٦١ عاما. وقد دافعتم طوال مسيرتكم المتميزة بتصميم وشجاعة عن قضية حقوق المرأة وأنا واثقة من أنكم ستتحلون بهذه الخصال وغيرها من الخصال الممتازة في رئاستكم. وأتعهد لكم بتعاون وفد بربادوس الكامل.

وأود أن أشكر وأهنئ سلفكم السيد يان الياسون على قيادته للجمعية العامة في دورتها الستين ولاسيما على البراعة التي أظهرها في هذه المهمة الجسيمة.

كما أنتهز هذه الفرصة لأودع وداعا خاصا، نيابة عن حكومة وشعب بربادوس، الأمين العام السيد كوفي عنان الذي خدم هذه المنظمة ببراعة وتفان كبيرين خلال السنوات العشر الماضية. فلقد واجه الأمين العام تحديات ضخمة ووجد دائما قوة الشخصية والعزيمة والجلد لإيجاد حلول مناسبة. وتتمنى بربادوس للأمين العام كل خير عند تقاعده في بداية العام القادم ونتطلع إلى الترحيب به مرة أخرى على شواطئ بربادوس الجميلة عندما يشعر بالحاجة إلى بعض الراحة والاستجمام.

وأود أيضا أن أرحب في هذا الوقت بأحدث أعضائنا، الجبل الأسود، في أسرة الأمم المتحدة.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، استقبل الجميع عودة هايتي رسميا إلى مجالس الجماعة الكاريبية بارتياح كبير. وتعهد رؤساء حكومات الجماعة في ذلك الوقت بتقديم المساعدة الكاملة لهايتي بغية تسهيل الجهود الرامية إلى دعم تنمية وتجديد ذلك البلد. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يساند تعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لهايتي وأن يدفع، في حينه، الأموال التي وعد بتقديمها لإعادة إنعاش هايتي وتنميتها. فلا يمكننا أن نتحمل تكرار أخطاء الماضي.

وتتيح هذه الدورة للجمعية العامة أول فرصة مهمة لاستعراض وتقييم مدى التقدم في تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي التاريخي لعام ٢٠٠٥. وفي هذا الظرف، ترى بربادوس أن النتائج مختلطة بلا جدال. فقد شملت خطة الإصلاح التي تقررت خلال مؤتمر القمة العالمي، طائفة عريضة من القضايا. ونحن سعداء لتحقيق تقدم في مجالات مثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام، والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث، والاتفاق على استراتيجية لمكافحة الإرهاب، وتنشيط الجمعية العامة. ونأسف لأن التقدم بشأن مجموعة قضايا التنمية، التي حظيت بتوافق واسع في الآراء خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يمضي ببطء شديد. وثمة حاجة أيضا إلى مزيد من العمل لإصلاح الأمانة العامة والإدارة وكذلك لإصلاح مجلس الأمن.

ويجب كفالة أن تتصدر التنمية جدول الأعمال العالمي. وتعتبر بربادوس مبادرة اختيار التنمية موضوعا للمناقشة العامة أمرا يستحق الإشادة. وإذا أردنا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، يجب أن تكون الأعوام العشرة المقبلة عقد التنفيذ الذي نقوم خلاله جماعيا بتعبئة الإرادة والموارد المطلوبة. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بالأمين العام لتوصيته بعدد من الأهداف الإضافية التي من شأنها تسهيل مراقبة التقدم في تنفيذ البيان الختامي لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٠).

عندما خاطبت هذه الجمعية قبل عام، دعوت إلى اعتماد هدف جديد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بشأن توفير فرص الحصول الشامل على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المرتبطة بها. وتشكر بربادوس الأمين العام على إقراره بالصلة الوثيقة بين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وبين التنمية، ونؤيد تماما توصيته بإدراج هدف جديد تحت الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤيد بالمثل توصياته الأخرى بتحديد أهداف جديدة بشأن توفير فرص الحصول الشامل على علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠، وبشأن العمل اللائق والعمالة المنتجة.

ونود أيضا تسريع وتيرة تنفيذ القرارات التي اتخذت العام الماضي في اجتماع مجموعة الثمانية في غلينيغلز ومؤتمر القمة العالمي بشأن زيادة الموارد المالية للتنمية. وثمة حاجة ملحة الآن إلى هذه الموارد، لاسيما من جانب بلدان من قبيل بلدي، أعدت استراتيجياتها الوطنية الشاملة للتنمية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف والأغراض الإنمائية الدولية.

ولئن كانت البلدان النامية تتحمل المسؤولية عن تنميتها، فإن الإجراءات الوطنية لن تكون كافية لتحقيق مشاركتها في الاقتصاد العالمي بصورة أكبر. فهذه الإجراءات يجب أن يتممها نظام دولي مساند، تتضمن عناصره الأساسية تحسين الإدارة العالمية والمزيد من الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة، ومنح صوت أكبر للأمم المتحدة في الحوار بشأن سياسة التنمية العالمية.

و لم تواكب التغييرات في نظم الإدارة العالمية النمو في الاعتماد العالمي المتبادل، وثمة حاجة إلى تغييرات مؤسسية بعيدة الأثر لزيادة فعالية المنظومة. وندعو إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة النظم المالية والتجارية الدولية واتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء تهميش البلدان النامية والاقتصادات الصغيرة في صياغة السياسات وعمليات صنع القرار في المؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف. ويجب جعل العولمة أكثر شمولية وتوزيع فوائدها بصورة أكثر إنصافا.

وتعتقد بربادوس كذلك أن التحسن في نظم الإدارة العالمية يجب أن يتجسد في تعزيز إدارة وتنسيق الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة على المستوى القطري. وذلك سيضمن تقديم مساعدات إنمائية منسقة بصورة أفضل. وسيؤدي إلى استيعاب الدول المتلقية للمعونات على نحو أفضل مما سيسهل في نهاية المطاف بلوغها الأهداف الإنمائية للألفية. والحقيقة أن الأمم المتحدة يجب أن تكون أكثر شمولية. ونحن ننتظر بلهفة تقرير الأمين العام عن عمل الفريق الرفيع المستوى بخصوص هذه المسألة. وسيؤدي منح الأمم المتحدة صوتا أكبر في التنمية التي يقودها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تنشيطه إلى تحسين النظام الدولي أيضا. وستواصل بربادوس العمل مع الدول الأخرى الأعضاء لاتخاذ قرار بشأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

واسمحوا لي أن أركز للحظات على مسألة التجارة؛ لأنه لا يوجد ما هو أهم للبلدان النامية الصغيرة من تحسين النظام التجاري المتعدد الأطراف لكي تتاح لنا الفرصة للمشاركة في عملية العولمة الجارية والاستفادة منها. ثمة أزمة حقيقية في مفاوضات التجارة الدولية بسبب فشل محادثات منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى اتفاق بشأن التزامات جديدة بإصلاح التجارة في قطاعي السلع الزراعية والصناعية. وتحديات إصلاح التجارة في هذه المجالات يمكن التغلب عليها. ونهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تظهر وحدة الهدف وأن تحل الخلافات فيما بينها، متذكرة أن هذه الجولة من المحادثات التجارية تدور حول التنمية، أو بعبارة أدق حول رفع مستوى معيشة سكان البلدان النامية. وانسجاما مع الموضوع المحوري لدورة الجمعية هذا العام ”تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية“، يجب على الدول المتقدمة النمو والدول النامية أن تعمل في شراكة واحدة في سبيل التوصل إلى اتفاق قابل للتطبيق.

وإذا أردنا أن تكون حصيلة المفاوضات التجارية نتيجة ناجحة، فلن يكون كافيا التركيز الضيق على تحرير التجارة وتعزيز النفاذ إلى الأسواق. فلئن كان من المهم أن تكون لدينا اتفاقات تفتح الأبواب الموصلة إلى الأسواق، فمن الأهم أن يتضمن أي اتفاق تجاري عُقد بالتفاوض أحكاما من شأنها مساعدة البلدان النامية على الأخذ بسياسات ترمي إلى تغيير اقتصاداتها. فالنفاذ إلى الأسواق، بعبارة أخرى، لن يكون مجديا بدون توفر سلع وخدمات يمكن تبادلها تجاريا.

ولا بد من آلية للتكييف لمساعدة البلدان النامية على استيعاب فقدان الأفضليات والأسواق وما ينتج عنه من تقلص الموارد المالية خلال هذه المرحلة الانتقالية البالغة الأهمية من مراحل تنميتها. وهذا، بالنسبة إلى الاقتصادات الصغيرة والمعرضة، سيكون بمثابة شكل من أشكال المعاملة الخاصة التمييزية لتسهيل اندماجها الكامل في نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف.

وينبغي ألا تُعتبر المعاملة الخاصة أو التمييزية امتيازا ولا استثناء من القاعدة، بل مفهوما يقوم على أساس ما لبلدان هي على مستويات تنمية مختلفة من احتياجات إنمائية وسياسية. وينبغي أن يقوم على مزيج واسع الأطياف من الأحكام والبرامج التي تقر بخصائص البلدان النامية وتقدرها وبالتحديات الاقتصادية التي يثيرها تحرير التجارة

والعولمة أمامها، وينبغي أن تسعى إلى مواجهة هذه العوامل مواجهة حقيقية. وعلى حد تعبير رئيس وزراء بربادوس، الرايت أونرابل أون آرثر، المعاملة الخاصة والتمييزية ليست إلا معاملة بالمثل تتسم بالمرونة. المساواة بين المتساوين والتناسب بين غير المتساوين.

ستعاود الجمعية، في هذه الدورة، النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بالبحر الكاريبي. وإننا نناشد أعضاء المجتمع الدولي أن يقروا بهشاشة هذا المورد الطبيعي المشترك وأهميته لمعظم نشاطنا الاقتصادي الحاضر والمستقبل، وأن يتفقوا على تدابير لا بد من اتخاذها للاعتراف بالبحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

وفي دورة الجمعية هذه، سيتم الاحتفال بالذكرى السنوية المئتين لإلغاء تجارة الرق. وتنضم بربادوس إلى الوفود الأخرى المطالبة للجمعية بتخصيص يوم في أواخر آذار/مارس من العام المقبل للاحتفال بذكرى هذا التاريخ الهام. ولن يفيد ذلك في تعميق معرفتنا وفهمنا للعبودية وتجارة الرق وحسب، بل سيسهم أيضا في إزالة كل مخلفات العبودية وآثارها.

تشير الأحداث التي وقعت مؤخرا إلى أننا لا بد لنا من البقاء متيقظين لمخاطر الإرهاب. كما أنها تذكرنا مرة أخرى بأننا نواجه تحديات متزايدة لسلم العالم وأمنه. ومن رأي بربادوس أنه يجب تضافر جهود المجتمع الدولي لكي نكفل ألا تتمخض المنازعات بين الدول بصورة مستمرة عن أعمال عسكرية وفقدان الأرواح، وأن تبقى الدول مخلصة لقواعد القانون الإنساني والحقوق المدنية.

التشكك في كفاءة الأمم المتحدة لم يخف رغم عملية الإصلاح الجارية، وإن الخطر المحيق بالتعددية ما زال حقيقيا. وفي العام الأربعين هذا لعضوية بربادوس في الأمم المتحدة، يؤكد بلدي إيمانه بهذه المنظمة ويعلن التزامه الوطيد بالتعددية. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، اضطلعت بربادوس بدورها في تعزيز دور الأمم المتحدة وتوسيع نطاقه، بما يمكنها من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومن القضاء على الفقر والمرض واحتضان ثقافة سلام عالمية.

إن تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية وحماية سلطاتها المعنوية ما زالا من أولويات السياسة الخارجية لحكومة بربادوس. ومع زيادة تعقد الشؤون الدولية وعدم إمكان التنبؤ بها، خاصة في سياق العولمة، ومع بروز تحديات جديدة للسلم والأمن، يظل الاضطلاع بدور الأمم المتحدة حاسم الأهمية. ونحن الآن بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز بُنى النظام الدولي ومؤسساته لضمان مصالحنا المشتركة بتحقيق نظام عالمي للسلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع. ويجب أن نعمل جميعا لإصلاح أسرة الأمم الحيوية هذه وتأمين دورها الأسمى في تناول مسائل التنمية وحقوق الإنسان والسلم والأمن، وبقائها المنتدى الرئيسي لممارسة التعددية.

والاضطلاع بهذه المهمة ليس خيارا متاحا لنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد حسن وراجودا، وزير خارجية إندونيسيا.

السيد وراجودا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئك، سيدتي، على انتخابك رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وهذا دليل على تعاظم دور النساء، ولا سيما النساء من العالم الإسلامي، في الشؤون الدولية؛ وهذا تطور إيجابي نرحب به كل الترحيب. وأود أيضا أن أشكر صاحب المعالي السيد يان إلياسون وأن أثني عليه لخدماته المقتدرة في الدورة الستين.

اسمحوا لي الآن أن أنضم إلى زملائي في الإشادة بخدمات معالي السيد كوفي عنان البارزة، الذي أوشكت مدة

ولايته كأمين عام على الانتهاء. ومن الخدمات القيمة التي أسداها إرشاد المجتمع العالمي إلى طريقة لاستيعاب واضح لتحديات عصرنا الأساسية: التحدي الأمني وتحدي التخلف وتحدي حقوق الإنسان وسيادة القانون.

لقد تأملنا هذه التحديات بإنعام نظر كاف لمعرفة الأجوبة. فنحن نعرف أن الأمن الطويل الأجل لا يمكن تحقيقه إلا بسلام دائم عادل لا بسلام يفرضه القوي على الضعيف. ولا يمكننا تذليل تحدي الفقر إلا بشراكة عالمية للتنمية توزع بإنصاف فوائد العولمة. ولا يمكن مواجهة تحدي حقوق الإنسان وسيادة القانون سوى بحكومات تحكم برضى المحكومين، حكومات ينتخبها الشعب، مسؤولة أمام الشعب. وبكلمة وجيزة: الديمقراطية.

إن السلام والتنمية والديمقراطية لا يمكن الفصل بينها. فالتنمية تصاب بالشلل والديمقراطية تصبح بلا جدوى في حالات العنف والصراع الدموي. ولا يصدق هذا بصورة مؤثرة مثلما يصدق في الشرق الأوسط. وعلى مدى سنوات، ما كاد لبنان يعيد بناء اقتصاده الذي دمرته الحرب الأهلية، حتى هدمته إسرائيل مؤخرا إلى الحضيض. وقد لقي مئات المدنيين الأبرياء حتفهم في تلك الضربات العسكرية، وأكثرهم من النساء والأطفال. وتوقفت المجزرة باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لكن ذلك لم يتم إلا بعد عملية مفرطة الطول، عانى الشعب اللبناني أثناءها كثيرا من الآلام والخسائر غير الضرورية. وإن الإحباط والعجز عن اتخاذ إجراءات فورية تدفع بكثيرين في العالم الإسلامي إلى التطرف.

وفائدة هذا هي البرهان على أهمية إصلاح مجلس الأمن، في تكوينه فضلا عن أساليب عمله، بحيث يتمكن من اتخاذ إجراءات فعالة، عندما تكون الإجراءات مسألة حياة أو موت لآلاف الناس، كما كانت الحال مؤخرا في لبنان.

وإندونيسيا، إذ تلتزم التزاما وطيدا بأن تكون مشاركة في حل هذه الأزمة، توفد كتيبة مشاة آلية قوامها ٨٥٠ عنصرا، كجزء من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولقد أصبح من التقاليد الإندونيسية أن تسهم بجنود في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد تم نشر المجموعة الأولى لنا كجزء من قوات الأمم المتحدة الأولى للطوارئ في السويس عام ١٩٥٧.

أما بالنسبة إلى الصراع العربي – الإسرائيلي، فلابد من التسليم بأن مشكلة فلسطين تشكل جوهره. وما من حلول عسكرية لهذه المشكلة، لأن القوة العسكرية لن تضمن الأمن أبدا. ولا يمكن تسوية هذا الصراع إلا بالحل القائم على دولتين، مع تحمل طرفي الصراع لمسؤولياتهما، واتخاذهما تدابير ملموسة لوضع الأسس لإحلال السلام. وفي هذا الصدد، نشجع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأن ذلك سيتيح فرصة لاستئناف الحوار، وإحياء خارطة طريق المجموعة الرباعية من أجل السلام.

ونناشد مجلس الأمن أن يسرع في اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة، لأن مشاعر المسلمين أينما كانوا ملتهبة بسبب ما يعتبرونه قمعا وتحقيرا لإخوانهم في الديانة الفلسطينيين والعراقيين والأفغان. فالإرهابيون العاملون في مناطق بعيدة جدا عن الشرق الأوسط، مثل جنوب شرقي آسيا، يبررون جرائمهم الشنيعة باعتبارها أعمالا انتقامية لما يرونه اعتداء على الإسلام.

وهكذا نشهد اليوم ارتكاب بعض الأوساط الغربية خطأ بنعت الإسلام بأنه ميال للعنف، مقرونا بخطأ الجماعات الإرهابية التي تزعم أن الإسلام يقدس وسائل العنف. إن السبيل الوحيد إلى تحرير العقل البشري من هذه الأخطاء إنما هو تكثيف الحوار وتوسيع نطاقه.

ولهذا، عملت إندونيسيا بنشاط على تشجيع الحوار بين الديانات والثقافات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي إطار الاجتماع الآسيوي الأوروبي. وهذا هو سبيلنا إلى دحض أيديولوجيا الإرهابيين، وإلى تمكين المعتدلين وتعزيز صوت الاعتدال في ذات الوقت.

في وقت سابق من هذا الشهر اشتركنا مع النرويج في تنظيم أول حوار عالمي بين وسائط الإعلام، حضره عاملون بارزون في وسائط الإعلام الجماهيري من خمس قارات. ذلك أنه على الرغم من أن وسائط الإعلام يمكن أن تكون قوة خيّرة، فإنها يمكنها أيضا إحداث ضرر بالغ، كما اتضح ذلك مؤخرا في الجدل بشأن الرسوم الكاريكاتورية. ومن خلال هذا الحوار، سعينا إلى تعزيز وعي وسائط الإعلام الجماهيري باختلاف الثقافات والديانات، مع التمسك بحرية التعبير. وعلى غرار الحوار بين الديانات، أضفي طابع مؤسسي على الحوار بين وسائط الإعلام، الذي سيتواصل سنويا.

وتمس الحاجة أيضا إلى الحوار لمعالجة مسألة انتشار الأسلحة النووية في آسيا. وعلى الرغم من أن خطر الأسلحة النووية قد خف في مناطق أخرى، ربما يكون مسرح نووي جديد في طور النشأة من غرب آسيا إلى شرقها.

ومن المهم بالتالي أن نتوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية في ما يتعلق بإيران وكوريا الشمالية. ويجب تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها حجر زاوية نزع السلاح. وينبغي، في واقع الأمر، تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل.

والواقع أننا يجب علينا العمل من أجل السلام في كفاح يومي دون كلل. وحتى إن وضعت الحرب أوزارها، فذلك لا يكفي لضمان بقاء الإنسان على قيد الحياة على الأمد الطويل. فلا بد من تحقيق التنمية أيضا. ولا بد من وضع حد للفقر، باعتباره مشكلة أساسية للبشر، وإلا، فالمظالم الاجتماعية ستشكل تهديدا دائما للسلم.

نحن في المجتمع الدولي لدينا الموارد والمهارات اللازمة لدحر الفقر. ولكن لتحقيق ذلك الهدف، يجب على العالمين المتقدم النمو والنامي التحلي بالصدق في إبرام عقد شراكة ينص على وفاء الطرفين بمجموعة من الالتزامات.

ولا نحتاج إلى التفاوض بشأن ذلك العقد، فعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أنتج المجتمع الدولي، في إطار الأمم المتحدة، مجموعة من الوثائق التي تعهدنا رسميا بالالتزام بها.

وتلك الوثائق تشكل عقدا من أجل دحر الفقر وما ينطوي عليه من عِلَل. وهي ليست عقدا بين الدول فحسب، بل عقدا مع شعوبنا وأجيال المستقبل أيضا.

ومن المناسب، إذن، أن يكون الموضوع المحوري لدورتنا الحادية والستين ”تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية“. وكما أشار إلى ذلك مؤخرا الرئيس سوزيلو بامبانغ يوضيونو، ما علينا إلا الالتزام بهذا العقد، وتنفيذه قلبا وقالبا. وهذا يعني إظهار الإرادة السياسية، وغالبا ما نفتقر إليها، وروح الصدق، التي أصبحت نادرة جدا في وقتنا الراهن.

وعلى الدول المتقدمة النمو الوفاء بأربعة التزامات بموجب هذا العقد. ويتمثل أولها في هدم أسوار الحمائية وفتح أسواقها لمنتجات العالم النامي. وينبغي لها إنقاذ لجولة الدوحة الإنمائية.

ويتمثل التزامها الثاني في تخفيف عبء أزمة الديون عن نظيراتها النامية. فكثيرا ما تعجز البلدان النامية عن تمويل برامجها الإنمائية، لأنها تضطر إلى دفع مبالغ طائلة لتسديد الديون.

الالتزام الثالث للبلدان المتقدمة النمو هو كفالة التدفقات المالية إلى البلدان النامية بكميات كافية، خاصة على شكل استثمارات خارجية مباشرة. فالعديد من البلدان النامية، ببساطة، على درجة من الفقر تجعلها عاجزة عن تعبئة رأس المال الذي تحتاج إليه للخروج من الفقر.

والتكنولوجيا متطلب أساسي آخر من متطلبات التنمية. وبالتالي، يتمثل الالتزام الرابع للبلدان المتقدمة النمو في تشاطر ما لديها من تكنولوجيا مع العالم النامي، وإيجاد التوازن بين المسؤولية الاجتماعية، واحترام حقوق الملكية الفكرية.

وينبغي لالتزامات البلدان المتقدمة النمو أن تتماشى مع التزامات البلدان النامية، وإلا فلن تكون الشراكة عادلة. ويتمثل أول التزام للبلدان النامية في ممارسة الحكم الرشيد. وعلينا إذن خوض معركة ضارية ضد جميع أشكال الفساد. فرأس المال الوحيد المتوافر بكثرة في العالم النامي هو رأس المال البشري. ولهذا، يتمثل الالتزام الثاني للبلدان النامية في حمايته وتعزيزه، من خلال التعليم، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين الرعاية الصحية.

والالتزام الثالث للبلدان النامية هو تهيئة بيئة مواتية لاستقبال رأس المال الأجنبي، لا سيما الاستثمارات الخارجية المباشرة. ويعني هذا، بطبيعة الحال، منحها مجموعة من الحوافز، وتهيئة الأرضية المواتية لها، وبناء سمعة طيبة في مجال الحكم الرشيد.

ويتمثل التزامنا الرابع والخاص، في استغلال مواردنا الطبيعية بحكمة حتى نستطيع تلبية احتياجاتنا الآنية، دون أن نحرم الأجيال المقبلة من تركتها. وليس بالهين الوفاء بهذه الالتزامات، غير أننا يجب أن ننفذها إن أردنا للشراكة العالمية من أجل التنمية أن تنجح.

وفي حالة إندونيسيا، فإننا نفذنا الالتزام الأول كأمر لازم للبقاء على قيد الحياة: فقد كان ذلك سبيلنا الوحيد للخروج من وهدة الإهمال التي زجتنا بها الأزمة المالية الآسيوية قبل عقد تقريبا. وتعين علينا تنفيذ عملية انتقالية إلى نظام حكم ديمقراطي مكتمل، تحول، أثناءها، إلى ديمقراطية قائمة بذاتها.

وقد أضفينا طابعا مؤسسيا على جميع أوجه الحياة الوطنية. وانتعاش اقتصادنا ثمرة للإصلاح، الذي يشكل المحرك الجديد للنمو الاقتصادي لدينا. وبفضل روح الإصلاح والحوار، استطعنا التوصل إلى اتفاق سلام مع حركة تحرير آتشي. ولا يزال السلام قائما منذ أكثر من سنة، ويبدو أنه سيكون دائما.

وفي ما يتعلق بمواردنا البشرية، ينص دستورنا على تخصيص ٢٠ في المائة من ميزانيتنا للتعليم. وفي إطار جهودنا لتعميم التعليم، نوفر التعليم المجاني لحوالي ٦٠ مليون فرد ما بين طالب في المرحلة الثانوية، وتلميذ في المرحلة الابتدائية. وللحد من الفقر، نواصل تقديم الدعم المالي المباشر إلى حوالي ١٩,١ مليون أسرة.

وفي العام الماضي، استفاد ربع سكاننا، وعددهم الإجمالي ٢٢٠ مليون نسمة، من الخدمات الصحية التي تقدمها المراكز الصحية المحلية. وقمنا مؤخرا بخفض أسعار الأدوية غير المسجلة بنسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠ في المائة.

وفي ما يتعلق بالاستثمارات الخارجية، دأبت إندونيسيا على إرسال إشارات إيجابية جدا. ونحن بصدد سن مجموعة جديدة من الحوافز لتشجيع الاستثمار، بما فيها قانون بشأن إصلاح جباية الضرائب، وقانون لترشيد سوق العمل، وترتيبات لتسريع الإجراءات الجمركية. ونحن بصدد إنشاء مناطق اقتصادية خاصة. واستجابة لذلك، ضخ المستثمرون المباشرون الأجانب نحو ٦ بلايين دولار في إندونيسيا في العام الماضي.

ولضمان استدامة بيئتنا، أطلقنا برنامجا وطنيا معنونا ”من أجل إندونيسيا خضراء“، يهدف إلى تعزيز قدرات الحكومة المحلية للحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من تدهور البيئة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بنجو (بوتان).

والخلاصة أن إندونيسيا مستعدة للشراكة – مستعدة لأن تكون شريكة نشيطة في تلك الشراكة العالمية من أجل التنمية، لتمكين العالم النامي من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة به. وأعتقد أن العديد من البلدان النامية الأخرى مستعدة بالمثل لتلك الشراكة، وإذا رأت أنها غير مستعدة الآن، فليس مطلوبا منهم أكثر – ولكن ليس أقل أيضا – من الإرادة السياسية اللازمة لجعلها في حالة ملائمة من الاستعداد. وينطبق هذا أيضا على بلدان الشمال المتقدمة النمو – فعليها كذلك أن تتحلى بالإرادة السياسية للوفاء بنصيبها من الشراكة. وإلا، فإن تلك الشراكة لن تكون جديرة بالورق الذي طبع عليه العديد من وثائق مؤتمرات القمة. ولما كانت التنمية والسلام وكرامة الإنسان لا يمكن الفصل بينها، فإن مصير هذه الشراكة يوازي مصير الجنس البشري كله؛ فالشراكة من أجل التنمية شراكة من أجل السلام ومن أجل كرامة الكائن البشري أيضا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بوريس تراسيوك، وزير خارجية أوكرانيا.

السيد تراسيوك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئ رئيستنا بمناسبة انتخابها لهذا المنصب الرفيع، وأن أطمئنها على دعم أوكرانيا الكامل طوال مدة ولايتها. كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفها وصديقي العزيز، السيد يان إلياسون، لمساهمته المميزة في تحقيق التقدم في تنفيذ قرارات اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥.

أود كذلك أن أوجه تحية خاصة للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي أوشك أن يترك مهمته الهامة والنبيلة. وإنني أثني على السيد عنان لمساهماته الشخصية القيمة، وجهوده المتفانية للمضي قدما بجميع جوانب أنشطة الأمم المتحدة، وأتمنى له الخير في مساعيه المقبلة.

وإننا مقتنعون بأن الأمين العام المقبل يجب أن يكون شخصا يستحق هذا المنصب بجدارة، ويؤدي هذا العمل المسؤول بشرف. وأود أن أؤكد مرة أخرى على الموقف المبرر لدول أوروبا الشرقية بشأن أولوية حقها في تعيين ممثل لها في أعلى منصب في الأمم المتحدة. فأوروبا الشرقية هي المنطقة الوحيدة التي لم يكن لها يوما ممثل يتولى منصب الأمين العام. وعلى هذا الصعيد، نرحب بتسمية السيدة فيرا فايك – فرايبرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا.

إن إنجازاتنا في تنفيذ قرارات قمة العام الماضي مثيرة للإعجاب حقا. فمجلس حقوق الإنسان، وأوكرانيا عضو نشيط فيه بدأ يزاول أعماله ولجنة بناء السلام، والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية بدأت جميعا أعمالها وهي تقدم مساهمات هامة للتغلب على آثار الكوارث والمظالم. وهذه كلها معالم بارزة في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

لكننا لا نزال بعيدين عن ضمان تكييف منظمتنا لوقائع الحاضر، ناهيك عن تهيئتها للتصدي لتهديدات المستقبل وتحدياته. فإصلاح مجلس الأمن، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والنهوض بجدول أعمال اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل التنمية والتحسين في إدارة الأمانة العامة، لم تعالج بعد.

ومن المعلوم جيدا أنه بدون تحديث مجلس الأمن، وهو ركن لا غنى عنه في النظام الأمني الجماعي، فإن إصلاح الأمم المتحدة سيكون ناقصا. ومن وجهة نظر الدول

الأعضاء في مجموعة أوروبا الشرقية، يمكن صياغة هذه الأطروحة كما يلي: لا يمكن لأي توسع في مجلس الأمن أن يكون كاملا دون ضمان تمثيل معزز لأوروبا الشرقية. فتضاعف عضوية المجموعة منذ عام ١٩٩١ مع آخر توسع لها بانضمام جمهورية الجبل الأسود إلى الأمم المتحدة، لتكون العضو الثاني والتسعين بعد المائة، بدعم وجهة نظرنا. وبهذه المناسبة، أود أن أرحب بجمهورية الجبل الأسود الصديقة في أسرة الأمم المتحدة.

إننا نحتاج إلى تضافر جهودنا حتى تستطيع الأمم المتحدة – أي كلنا معا – الاستجابة بكفاية للطيف الواسع من التحديات الراهنة والمستقبلية في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

والإحياء الأخير للذكرى السنوية الخامسة للهجوم الإرهابي البربري على هذه المدينة، فضلا عن العدد المتزايد من الأعمال الإرهابية في أنحاء عديدة من العالم، ينبغي ألا يتركا أي شك بأن الإرهاب يبقى واحدا من أخطر التهديدات في وقتنا الراهن.

وأوكرانيا ترحب بإقرار الجمعية العامة مؤخرا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي مستعدة لتقديم مساهمات هامة نحو تحقيقها الفعال. وقد أصبح هذا القرار الهام دليلا قويا آخر على أنه لن يتم التسامح مع الإرهاب. وتؤكد الاستراتيجية بدورها استعداد المجتمع الدولي لتعزيز التنسيق وزيادة فعالية التدابير لمكافحة هذه الظاهرة البشعة، في إطار خطة عمل محددة. وأوكرانيا بدورها أقرت مؤخرا مجلس معاهدة أوروبا لمنع الإرهاب. وإننا ندعو الدول الأعضاء لبذل جهود إضافية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، لصياغة الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي واعتمادها.

أوكرانيا قلقة جدا على الوضع في الشرق الأوسط. فقد أثبتت الأحداث الأخيرة في لبنان، والأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية المستمرة، الحاجة إلى مزيد من الجهود الدولية الحاسمة الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار لهذه المنطقة. فلا يمكن للعنف والكراهية أن يصبحا بديلين لاستعادة الحوار والمفاوضات لتحقيق تسوية شاملة ودائمة للصراع العربي – الإسرائيلي على جميع مستوياته.

لذا، ترحب أوكرانيا باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن لبنان. ودعم جميع الأطراف في المنطقة لهذا القرار يبعث على الأمل بأن يتم تنفيذه بصورة كاملة. وقد تقدمت أوكرانيا بصفتها مساهما قديما في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام بمقترحات محددة للمساهمة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة المعززة في لبنان.

العجز عن التوصل إلى الاتفاق على مجموعة من الالتزامات حيال نزع السلاح وعدم الانتشار كان إحدى النكسات الكبرى في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وكانت أوكرانيا قد قدمت مساهمة تاريخية في هذا المجال، حين تخلت أحاديا عن ثالث أكبر ترسانة للسلاح النووي في العالم قبل أكثر من عقد من الزمن. لذا فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى بذل جهود جهيدة لتحقيق التقدم في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى لما فيه مصلحة أجيال المستقبل.

وانتاب المجتمع الدولي مؤخرا قلق بشأن البرنامج النووي في إيران. وأوكرانيا تدعم جهود الدول الساعية إلى إقناع طهران بالعودة إلى التعاون الكامل والوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن بلوغ مستويات لائقة من الشفافية والتعاون مع إيران في هذه المسألة سيسهم في تهدئة مخاوف المجتمع الدولي. وأوكرانيا تدعم حق جميع الأمم في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ إلا أن الأمم، في تمتعها بهذا الحق، يجب عليها أن تتقيد تقيدا تاما بالالتزامات المفروضة في مجال عدم الانتشار.

وأحد أهم الاختبارات لقدرة الأمم المتحدة على التعامل بفعالية مع الصراع الطائفي سيكون كيفية معالجة الوضع المستقبلي في كوسوفو.

وبالنظر إلى هشاشة الحالة في كوسوفو وضواحيها، يجب على جميع الأطراف المشاركة تناول عملية تحديد المركز في المستقبل بأقصى قدر من المسؤولية. ومن شأن فرض أي قرار، يفضي إلى تغيير من طرف واحد للحدود المعترف بها دوليا لتلك الدولة الديمقراطية، أن يؤدي لا محالة إلى زعزعة استقرار الحالة في منطقة البلقان، وأن يشكّل سابقات خطيرة في أوروبا والعالم بأسره. ومن سوء الطالع، أننا نشهد حاليا ظهور سيناريو غير حميد صنعته المحاولات الرامية إلى استخدام تسوية كوسوفو كسابقة للمطالبة بالاستقلال لعدد من الأنظمة التي نصبت نفسها داخل حدود الاتحاد السوفياتي السابق. وأشير إلى ما يسمى بالاستفتاء على الاستقلال الذي جرى مؤخرا في منطقة ترانسدنيستريا في مولدوفا، والاستفتاء المقرر إجراؤه، في المستقبل القريب، في أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. إن أوكرانيا والمجتمع الدولي لا يعترفان بهذه الاستفتاءات، ويعتبر أنها غير مشروعة وليست لها أي نتائج قانونية.

وتدعم أوكرانيا ضرورة إجراء مفاوضات بين بلغراد وبريشتينا بغية التوصل إلى حل مقبول من الطرفين، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن الأهمية البالغة كفالة أن لا يفرض قرار مجلس الأمن بشأن تحديد المركز النهائي لكوسوفو حلا، لا يمكن اتخاذه إلا بالموافقة الصريحة من الطرفين المعنيين.

وبصفتي ممثلا لأوكرانيا، ورئيس منظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، أود الإعراب عن شكري للبلدان التي أيدت إدراج البند ٢٧ في جدول أعمال الدورة الستين للجمعية العامة بشأن الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وهذه خطوة هامة ستساعد على استرعاء الانتباه إلى ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي مزيدا من الخطوات النشطة والفعالة، بغية إحراز تقدم في تسوية الصراعات في منطقة أذربيجان وجورجيا ومولدوفا. ونطالب بتنفيذ المبادرة بشأن ترانسدنيستريا المعنونة ”سبيل التسوية من خلال الديمقراطية“ التي اقترحها رئيس جمهورية أوكرانيا، وخطة التسوية السلمية في جنوب أوسيتيا، التي قدمها رئيس جورجيا، وقرارات مجلس الأمن، ومجلس التعاون والتنمية في أوروبا بشأن الصراعين في ناغورني كاراباخ وأبخازيا. هذه الصراعات كلها تندرج بين أشد العقبات في طريق التحول الديمقراطي الشامل في المنطقة، وهو أحد أهم عناصر السياسة الإقليمية لأوكرانيا.

وبعدما ارتقت الدول الأعضاء في مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا إلى مستوى جديد من التكامل خلال مؤتمر القمة المعقود في كييف في أيار/مايو الماضي، حددت تلك الدول ما ستسعى إلى تحقيقه من أهداف رئيسية في تعزيز قيم الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتعميق التكامل الأوروبي، وتحقيق التنمية المستدامة، والمزيد من الرفاه لشعوبها.

وتمثل منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود نموذجا طموحا آخر للتعاون السياسي والاقتصادي المتعدد الأطراف. وقد أثبتت تلك المنظمة جدارتها في فترة وجودها الحيوي البالغة ١٤ عاما، باعتبارها إطارا للتعاون الإقليمي. وبالنظر إلى أن مسائل أمن الطاقة مهمة جدا اليوم لأوروبا، فإن منطقتي البحر الأسود وبحر قزوين تكتسيان أهمية خاصة لضمان استخراج موارد الطاقة ونقلها بشكل آمن ومستقر.

وأوكرانيا على استعداد للنهوض بدور نشيط في تشجيع إنجاز مشاريع الطاقة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. ونحن على اقتناع بقدرة منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود على تقديم دعم حقيقي لجهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، وحل ما يسمى بالصراعات المجمدة في المنطقة، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود. وينبغي تنسيق نشاط منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود مع البرامج المتطابقة التي تدعمها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ويشكل منتدى لجنة الاختيار الديمقراطي، المنعقد في كييف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، نموذجا آخر للتعاون الرامي إلى تعزيز القيم الديمقراطية الأوروبية في أوروبا الشرقية. ولجنة الاختيار الديمقراطي منتدى تناقش فيه دول منطقة بحر البلطيق والبحر الأسود وبحر قزوين مع دول منطقة البلقان، تطلعاتها إلى الرفع من مستوى المعايير الديمقراطية اللازمة للتكامل الأوروبي الشامل. وتشكل مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، ولجنة الاختيار الديمقراطي، مساهمات قيمة لتهيئة منطقة في أوروبا الشرقية شبيهة بمنطقة الاتحاد الأوروبي للديمقراطية والاستقرار والازدهار.

وتمثل الديمقراطية وسيادة لقانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية عناصر أساسية في سياستي أوكرانيا الداخلية والخارجية. ولهذا نفتخر بانتخابنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان. وأوكرانيا باعتبارها عضوا في تلك الهيئة، مستعدة للتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق تغيير حقيقي من خلال تشجيع احترام حقوق الإنسان في سائر أرجاء العالم.

إن المجتمع الدولي مسؤول عن حماية الشعوب المهددة بالإبادة الجماعية، أو غيرها من الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية. وبعد عامين، سنحتفل بالذكرى الستين لاتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وقبل اعتماد الاتفاقية بعقدين ونصف، وحتى قبل محرقة اليهود، كان الشعب الأوكراني قد وقع ضحية الإبادة الجماعية. وقد قتلت حملة التجويع الكبرى في أوكرانيا في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣، التي نظمها النظام الشيوعي الشمولي بشكل متعمد لتدمير العصب الحي للشعب الأوكراني المحب للحرية — الفلاحين – ما بين ٧ إلى ١٠ ملايين من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، أي ٢٥ في المائة تقريبا من سكان أوكرانيا في ذلك الوقت. وحاول النظام الشيوعي إخفاء حجم تلك الجريمة اللاإنسانية وعواقبها المأساوية عن المجتمع العالمي، وقد أفلحوا في ذلك لزمن طويل.

وبعد حصول أوكرانيا على استقلالها، تم الكشف عن العديد من الحقائق الجديدة المروعة والرهيبة. وقد اعترفت برلمانات العديد من البلدان بحملة التجويع الكبرى لعامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ باعتبارها عملا من أعمال الإبادة الجماعية. وتحث أوكرانيا الأمم المتحدة، بوصفها صوت المجتمع الدولي الجماعي، على المساهمة في الاحتفال بالذكرى الستين للاتفاقية، من خلال الاعتراف بأن حملة التجويع الكبرى عملا ”من أعمال الإبادة الجماعية ضد الشعب الأوكراني“. ومن شأن تلك الخطوة المساهمة في جعل الإبادة الجماعية والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان أمرا مستحيلا في المستقبل.

وفي السياق ذاته، ستُنظم أنشطة عديدة في كييف يوم غد للاحتفال بالذكرى الخامسة والستين لمأساة بابين يار. وقد كانت الإعدامات الجماعية التي ارتكبها النازيون هناك من ضمن أولى الصفحات السوداء لمأساة محرقة اليهود الدائرة. وستظل تلك المأساة عالقة في أذهان الشعب الأوكراني، الذي شهد أيضا مصرع عشرات الآلاف من

أسرى الحرب السوفيات من شتى القوميات. وسيشكل هذا الحدث تذكرة مهمة أخرى بعبَر التاريخ، وبضرورة منع جميع مظاهر معاداة السامية ورهاب الأجانب والتعصب.

غني عن القول إننا يجب أن نركز على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وما تعهدنا به من التزامات جديدة بشأن برنامج التنمية العالمي، في مؤتمر القمة العالمي المعقود عام ٢٠٠٥. إن التقدم المحرز في هذا المجال كان مختلطا، فالالتزامات والوعود التي قطعت لم تترجم بعد إلى إجراء عملي من شأنه إحداث أثر مباشر على حياة الشعوب المحتاجة.

إن التهديدات العالمية يجب التصدي لها بفعالية وفي الوقت المناسب. وقد انقضت ٢٠ سنة تقريبا منذ تسجيل أولى حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، قبل أن يُسلم المجتمع الدولي بأن هذا مرض يمكنه تهديد وجود البشرية ذاته. وشكلت الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون للجمعية العامة، التي انعقدت بمبادرة من أوكرانيا وبلدان أخرى عام ٢٠٠١، نقطة تحوُّل في مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وأود تأكيد التزام أوكرانيا بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز (القرار د إ-٢/٢٦)، والإعراب عن الأمل في مواصلة التعاون الوثيق في هذا المجال مع الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والسل والملاريا، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

وقد شهدنا مؤخرا ظهور مرض جديد قد يشكل تحديا للإنسانية لا يقل خطورة عما يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فانفلونزا الطيور تهدد العالم بأسره ولا تعرف حدودا. ومن مسؤوليتنا المشتركة ضمان حماية جميع البلدان من هذا التهديد. فهل يجوز لنا أن نكرر أخطاء الماضي، أم ينبغي لنا أن نتعلم الدروس لنواجه التحدي مستعدين له؟ نعتقد أن على الجمعية العامة النظر في هذه المسألة وتقديم الإجابة عنها.

إن الأمم المتحدة، بعد أكثر من ٦٠ عاماً على إنشائها، تنامت كمّاً - من ٥١ دولة إلى ١٩٢ دولة - وكذلك نوعاً. فقد اكتسبت منظمتنا خبرة لا تقدر بثمن في تغيير العالم حتى يتسنى لكل شخص أن يتمتع بمزيد من الأمن والعدالة والكرامة. إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب تحقيقه. وأعتقد أن في مقدورنا ومصلحتنا القيام بكل ما نستطيع لنضمن أن العالم موحد لا بماضٍ مشترك فقط وإنما أيضا بمستقبل مشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد بجاوي، وزير الدولة، ووزير خارجية الجزائر.

السيد بجاوي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): فيما تواصل الأمم المتحدة مسيرتها نحو العالمية بالترحيب بدولة عضو جديدة، هي الجبل الأسود، التي انخرطت معها الجزائر في تعاون متعدد الوجوه، يتعرض الركن الرئيسي في مؤسستنا مرة أخرى لاختبار يتمثل في التطورات الخطيرة في الوضع في الشرق الأوسط، حيث العنف موجه إلى الشعبين الأخوين لنا في فلسطين ولبنان. لأعمال العدوان تلك، التي لا يمكن اعتبارها مجرد أحداث عابرة، نظرا لسياقها ومداها وامتداد عواقبها على مستويات مختلفة، فإنها تشير بإصبع الاتهام إلى القيود المفروضة على سلطة الأمم المتحدة حين تواجه صراعات تتعارض مع مبرر وجودها ذاته.

وفي المناطق الشاسعة من العالم النامي، وخاصة على امتداد الحضارة المسلمة، يتعاظم إحباط صامت ويزداد شدة أمام عجز الأمم المتحدة عن دعم أبسط القيم الإنسانية للشعبين الفلسطيني واللبناني.

ما من شك في أن الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم اضطرابا. فهناك نجد القسوة والتنكر الفاضح للعدالة وموجات العنف المتتالية التي تنعكس في التدهور الخطير للوضع الإنساني والأمني. وهذا ما يجعل إمكانية إحلال سلام عادل ودائم في المنطقة أمراً بعيد المنال. فالفلسطينيون يتعرضون للعقاب الجماعي بصورة غير لائقة، ولبنان – الذي تتجسد معاناته في الهجوم الإسرائيلي بلا رحمة على قانا – أطبقت عليه حرب إجرامية قاتلة، استطاع اللبنانيون فيها أن يصدوا قوة نارية جهنمية وقوة تدميرية موجهة ضدهم.

وفي المجال الجيوسياسي نفسه، يتواصل فقدان الأمن وانعدام الاستقرار في العراق. والفدية اليومية المدفوعة بالخسائر البشرية الفادحة تكاد تضيع تحت تأثيرات التعود والابتذال المميتة. وإن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وقرار تلك الحكومة باختيار المصالحة الوطنية الشاملة، هما الخطوتان الأوليان في الاتجاه الصحيح. وترحب الجزائر باستجابة القوى السياسية الرئيسية في العراق لهذين التطورين، ونحن نعتقد أن الطريقة الفضلى لضمان نجاح العملية السياسية الجارية – والرامية على تمكين العراق من الاستعادة الكاملة لسيادته في إطار من الوحدة الوطنية والإقليمية – تكمن في الجهود المكثفة لتلافي المزيد من الاقتتال بين الأخوة في البلد على امتداد تصدعات طائفية ودينية.

في اجتماع القمة العالمي قبل سنة، حددنا معا مسارا نحو إصلاح شامل للأمم المتحدة. وبانضمام بلدان عدم الانحياز إلى الإجماع على إقرار سلسلة من التدابير الإصلاحية المحددة، أرادت هذه البلدان المساهمة في تحويل الأمم المتحدة إلى أداة قادرة على التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي.

وقد شهدنا أولا تشكيل لجنة بناء السلام، وهي آلية مؤسساتية مبتكرة، كانت مفقودة في المنظمة لفترة طويلة. كما شهدنا إنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي يعتبر نجاحاً للمجتمع الدولي في سعيه إلى تحقيق احترام عالمي لجميع حقوق الإنسان. إلا أن الكثير ما زال ينتظر الإنجاز لبلوغ الأهداف المرسومة في عملية الإصلاح.

وهكذا، من المهم أن نكثف جهودنا لكي نتمكن في هذه الدورة من التوصل إلى توافق شامل على المسائل العالقة، وخاصة إصلاح مجلس الأمن. ومن خلال إصلاح شامل كهذا يؤمل للمجلس أن يصبح أكثر تمثيلاً في عضويته، وأكثر ديمقراطية وشفافية في أعماله، وأكثر انسجاماً مع مواقف الجمعية العامة، بغية توفير مشروعية أكبر لقراراته وتعزيز فعاليته.

كانت شعوب الأمم المتحدة يحدوها الأمل بأن إحياء الذكرى السنوية الستين للمنظمة سيعيدنا إلى مبادئ الميثاق ومقاصده ويمكننا من إعادة رسم الخطط التي تضمنها. لكن عالم اليوم مليء بالمجهول، وتثقل كاهله مشاكل عديدة جدا. إنه يواجه تهديدات أكثر من أي وقت مضى – جميعها متكافئة الخطورة – يجب معالجتها بطريقة ثابتة لكي يتسنى تحديد أسبابها الجذرية، مما يجعل المجتمع الدولي قادراً على العمل بحزم للتخلص منها إلى الأبد.

ويصدق هذا القول على الإرهاب، الذي لا ينفك يضرب المجتمعات برعبه ووحشيته المعهودتين جيداً، ودون تمييز في العرق أو الجنس أوالدين. وإن مكافحة هذا البلاء، الذي لا يسلم منه أي بلد، تتطلب تعاونا موحدا على المستويين الإقليمي والدولي، باستخدام نهوج تكاملية واضحة.

إن الجزائر التي عانت فترة طويلة من العنف الإرهابي – الذي تمثل رد فعل البعض تجاهه باللامبالاة ورد فعل آخرين بالتهاون – لا يمكنها إلا أن ترحب بحقيقة أن المجتمع الدولي أصبح مدركا خطورة تهديد الإرهاب على

السلام والأمن الدوليين. وإنها لتؤكد على إلحاحية إبرام معاهدة شاملة ضد الإرهاب الدولي تتضمن تعريفا واضحا وجليا لذلك البلاء، وتميّز من جهة بين كفاح الشعوب المشروع ضد الاحتلال الأجنبي، ومن جهة أخرى الأعمال التي ترتكبها مجموعات إرهابية أو أفراد، معاهدة تتوخى الحذر فلا تخلط بين هذا البلاء وأي دين أو حضارة أو منطقة جغرافية.

وأود أن أكرر الإعراب عن قلقنا المشروع إزاء مواجهتنا طريقا مسدودا في عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف، وإزاء الخلاف الذي نشأ هنا وهناك حول مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن الهدف يجب أن يبقى كما كان. فنزع السلاح يجب أن يكون شاملا وكاملا، وتحت رقابة دولية فعالة. كما يجب مواصلة انتهاج سياسة عدم الانتشار النووي بكلا بعديها الأفقي والعمودي، واعتبار أن البلدان التي تخلت طوعا عن الخيار النووي العسكري، لديها الحق في أن تتوقع ضمانات أمنية وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية دون تمييز.

وفي الصحراء الغربية آخر إقليم يجب إنهاء استعماره في أفريقيا، لا يزال سكان الصحراء محرومين من حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، كما نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. ومثلما حدث عام ١٩٩١ بإقرار خطة التسوية، راود المجتمع الدولي والأمم المتحدة الأمل عام ٢٠٠٣، بعد إقرار مجلس الأمن بالإجماع لخطة السلام المقترحة من السيد جيمس بيكر، المبعوث الشخصي السابق للأمين العام لشؤون الصحراء الغربية، برؤية تسوية عادلة ودائمة للصراع. أما اليوم، فيجب علينا أن نسجل أنه لم يحدث تطور إيجابي في ذلك الصراع، بسبب رفض أحد طرفيه لخطة السلام، ورغبته في الحكم مسبقا لمصلحته بشأن المركز القانوني النهائي للإقليم – وهو مركز لا يجوز البت فيه إلا باستفتاء لتقرير المصير.

والجزائر التي ليست لديها أية مطالبات بذلك الإقليم، وهي غير متورطة على الإطلاق في الصراع – الذي فيه طرفان فقط حددهما المجتمع الدولي، وهما تحديدا المملكة المغربية وجبهة البوليساريو – أحاطت علما باعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٧٥ (٢٠٠٦)، الذي يعيد التأكيد على حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وهي إذ تعرب عن احترامها العميق لـ ”إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة“ كما نص عليه قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، فإنها ستواصل دعمها لجميع الجهود المراد لها تمكين سكان الصحراء من ممارسة حقهم في تقرير المصير مع كامل السيادة في ظروف حرة وشفافة لا جدال فيها.

وفي مجال آخر تبين الوثائق الختامية لمؤتمر القمة السابع للاتحاد الأفريقي في بنجول سجلا مختلطا حول تطور شتى الأزمات وحالات الصراع الأخرى في القارة، خاصة في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال. وتُبذل جهود حثيثة لتنشيط التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بغية التعامل بفعالية مع هذه الأوضاع التي تبدو معقدة وصعبة غالبا.

والأمر الأكثر أهمية هو أن ثقافة السلام تتطور عبر أفريقيا كنتيجة للتجدد والتعافي، اللذين أرسى دعائمهما القادة الأفريقيون في المنطقة، بتشكيل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفي ضوء ذلك، من الأهمية القصوى التأكيد على أن التسوية السلمية للأزمة في دارفور، مع الاحترام الكامل لسيادة السودان ووحدة أراضيه، ومع الالتزام باتفاقية أبوجا، تسير جنبا إلى جنب مع العمل المتجانس القائم على الإرادة الطيبة لدى الجميع، وخاصة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

مسألة التنمية تتصدر بحق أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة، خاصة في أعقاب إقرار الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويوازيها في الأولوية مسألة القضاء على الفقر، الذي يلقي بثقله على الضمير البشري. على أن الهوة القائمة حتى تاريخه بين الأهداف والتقدم الذي تحقق واسعة جدا بحيث تصبح الجهود الحاسمة ضرورية للتأكد من أن أفريقيا ستحقق أهدافها بحلول عام ٢٠١٥. والمطلوب من البلدان المتقدمة النمو بذل جهود عظيمة مماثلة للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها وقت انعقاد مؤتمر قمة الألفية، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي انعقد في مونتيري، فضلا عن اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥.

وبمناسبة الذكرى السنوية الستين لتأسيس المنظمة، أدركنا جميعا أن العالم تغيّر إلى حد بعيد، وأنه بات من الضروري تعديل أنشطتنا وفقا للوقائع الجديدة. وفي مواجهة التحديات والتهديدات الهيكلية المعاصرة العديدة، زودنا اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ بتشخيص واضح ووصف لنا العلاجات اللازمة. وبعد سنة على ذلك – تؤكد حالة العالم اليوم كم أن المشاكل حرجة، وكم أن حلولها ملحة. وتثبت هذه الحالة بجلاء ما بعده جلاء أن الإسهاب في الكلام عن مواطن الغموض والخلل، فضلا عن الأوضاع المضطربة التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من نسيج المجتمع الدولي، سيكون عقيما إلا إذا كنا نريد فعلا أن نحكم على ذلك المجتمع بانعدام الاستقرار وانعدام الأمن المزمنين.

وفي الحقيقة، فيما قلّصت العولمة الزمان والمكان كليهما بشكل كبير، كانت الإنجازات المنقوصة والمكاسب المحدودة التي حققها المجتمع الدولي تتطلب منا أن نتطلع إلى المستقبل بتصميم صادق لنرى ما يجب القيام به، بدل الركون إلى مجرد ما يبدو ممكنا. وفي ذلك الصدد، ليس هناك بديل عن إصلاح ديمقراطي حقيقي للأمم المتحدة يشمل مشاركة جميع البلدان. وليس هناك خيار وجيه غير العولمة القائمة على السلام والازدهار، لما فيه مصلحة البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديمتري روبل، وزير خارجية سلوفينيا.

السيد روبل (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئ السيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها رئيسة للجمعية العامة. ونؤمن بأننا في ظل قيادتها سنواصل عملية الإصلاح المحددة في وثيقة نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). كما نعرب عن تقديرنا الحار للسيد يان إلياسون، رئيس الدورة الستين، على قيادته الملهمة.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام السيد كوفي عنان على خطابه الافتتاحي الرائع الذي أدلى به قبل أيام قليلة (انظر A/61/PV.3)، وعلى عقد من عمله المخلص من أجل الأمم المتحدة. وتقدر سلوفينيا الدور الذي اضطلع به الأمين العام في المساعدة على توسيع إدراكنا للمسائل الملحة، مثل حماية المدنيين ومسؤوليتنا عن الحماية. وإن التزام الأمين العام بدمج حقوق الإنسان في أعمال المنظمة وتركيزه على سيادة القانون في العلاقات الدولية ووطنيا سيبقيان تركة دائمة. وإن التقرير المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، يتضمن رؤية واضحة للمسؤولية العالمية التي نشاركها ويذكرنا بالتحديات المحتومة التي تنتظرنا.

إننا نعيش في عالم شديد الترابط والتكافل، متسم بالشفافية. والأمر المنطقي والصائب هو أنه ينبغي للدول أن تساعد كل منها الأخرى. وأي مكان في العالم مناسب لمثل تلك التوصية أكثر من الأمم المتحدة؟ ينبغي لجميع الدول وجميع الشعوب أن تسأل أنفسها عن كيفية تمكنها من مساعدة كل منها الآخر. ويبدو أن المساعدات والمساهمات التي تقدمها البلدان الغنية والقوية مساعدات ومساهمات أكثر

فعالية. ويبدو من اليسير للدول الكبيرة أن تصبح دولا كبرى. وللأسف، ليست كل الدول دولا كبيرة. وينطبق هذا على معظم الدول في العالم، وينطبق، بطبيعة الحال، على بلدي، سلوفينيا.

يشكل تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية إحدى أولويات الأهداف الإنمائية للألفية التي تلتزم بها سلوفينيا التزاما كاملا. وتفتح الأدوات المالية الخارجية الجديدة للاتحاد الأوروبي، فضلا عن الصندوق الإنمائي الأوروبي العاشر، فصلا جديد في علاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان النامية وتعزز دور أوروبا بوصفها شريكا عالميا في التنمية. وتلك علامة واعدة على إحراز التقدم في الوفاء بالتزاماتنا في إطار إعلان الألفية.

وبغية الإسهام بطريقة هامة، يجب على البلدان الصغيرة أن تبذل جهدا خاصا. وفي الواقع، يمكننا أن نصبح فعالين. ونادرا ما تهدد البلدان الصغيرة البلدان الأخرى أو تعرضها للخطر. ولديها معرفة بالأنظمة الصغيرة ومعرفة بالأقليات في الأنظمة الكبيرة. ويمكنها أن تؤدي مهام خاصة تتطلب خصائص خاصة ومقدرات خاصة مثل المرونة والتكيف وروح التعاطف والتعاون. ويمكنها أن تعمل بوصفها وسيطا نزيها. وهناك عدد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم الناجحة. وتلك البلدان يمكن أن يساعد أحدها الآخر على تولي مواقع مبتكرة وهامة في المجتمع الدولي.

نحن، في الأمم المتحدة، ينبغي أن نواصل استعراض مفهوم السيادة. والعديد يخشون من أن يؤدي الانتقاص من السيادة إلى توفير الأسس للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. والواقع أن إمكانية الإساءة إمكانية حقيقية. ويعلمنا التاريخ أن الضوابط والموازين أمر لازم لحماية الحق من القوة. وفي الوقت نفسه، لا بد لسيادة الدول أن تُفهم في سياق الواقع المعاصر. فلم تعد الحدود الوطنية بعد الآن ذريعة بيد المجتمع الدولي حتى يتغاضى عن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الصارخة الأخرى لحقوق الإنسان.

وفي العام الماضي، وللمرة الأولى أكد قادة العالم من جديد رسميا وعالميا على مفهوم المسؤولية عن الحماية. ووثيقة نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) توفر إطار مفصلا لهذه المسؤولية الانفرادية والجماعية في مجالات تتراوح من المنع والحماية إلى إعادة البناء. ونعتبر هذا بمثابة اختراق في المفاهيم ونود أن نشدد على حاجة جميع أعضاء المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، إلى تحقيق انجازات بشأن تنفيذ تلك المسؤولية من الناحية العملية.

إن العديد من الأزمات تتطور بينما نتكلم، ويحاول المجتمع الدولي أن يتوصل إلى تسوية لبعضها بينما يولي اهتماما أقل للبعض الآخر. وتستدعي معاناة السكان المدنيين في دارفور منَّا بذل جهود عاجلة. وينبغي ألا نسمح للمأساة التي حصلت في رواندا أو البوسنة والهرسك بأن تتكرر في حالة دارفور أو في أي مكان آخر.

ويجب ألا يقل الاهتمام بغرب البلقان. ونحن ملتزمون بالوقوف إلى جانب شركائنا في المنطقة في مساعيهم لتوسيع العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وتيسير تحقيق الازدهار لمواطنيهم. وكوسوفو تقترب الآن من مرحلة هامة، وربما فريدة، في عملية السلام. وسيكون إيجاد أساس مشترك بين مواقف الصرب وألبان كوسوفو والتوصل إلى صفقة سياسية أمرا صعبا. وبالرغم من ذلك، نحن على ثقة بأن جميع المعنيين سيستجمعوا الشجاعة الوافية لاتخاذ خطوة حاسمة إلى الأمام وبالتالي تمكين جميع المجموعات الطائفية في تلك المنطقة من أن تتعايش سلميا وتتعاون. ونأمل أن توفر عملية التكامل في أوروبا المحرك المناسب لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

إن تصدع الأنظمة الجامدة مثل نظامي الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا السابقة أسفر عن قيام عدد من الدول

الجديدة وعن أعضاء جدد في الأمم المتحدة. وكانت العملية تسمى في بعض الأحيان سياسة البلقنة. ولكن نظرة أوثق ستكشف أن العديد من البلدان الوليدة، على عكس التوقعات، لم تنتكس. وعلى العكس تماما، أحرزت دول عديدة منها تقدما وأصبحت دولا ديمقراطية ومتكاملة، أو أعربت عن الرغبة في التكامل بطريقة مختلفة ووضعت أنفسها في مستوى جديد. والعديد من الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا أصبحت بالتالي، أو تنوي أن تصبح، أعضاء في النظم المتعددة الأطراف الجديدة، مثل الاتحاد الأوروبي.

وبين الفينة والأخرى، ما زلنا نسمع تعبيرات عن التردد والخوف: يقولون إننا ينبغي ألا نضحي بمصالحنا الوطنية لمصلحة التكامل. وتتمثل إحدى مشاكل المجتمع الدولي اليوم في العلاقات المعقدة في إطار النظم المتعددة الأطراف والمتعددة الطوائف والمتعددة الثقافات. والسؤال المطروح هو كيفية تيسير التعايش المثمر للأقليات الوطنية والطائفية والدينية وغير ذلك من الأقليات.

في الماضي، في أوروبا وغيرها من الأماكن، سعت سلالات حاكمة أو دول، مدفوعة بالطموح لحكم الأمم والأقليات الأضعف، إلى فرض التكامل. و لم يعد التكامل العصري يقوم على الخضوع؛ إنه يعتمد الآن على التضامن والتعاون. والدول العصرية تستفيد من التكاملية. وفي المستقبل، ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع المشاريع الجديدة وأن توفر إطارا كفؤا لإدارة التنوع الديني والحوار بين الثقافات. وهناك، يمكننا أن نتعلم من البلدان التي لها تجارب في الانتقال الناجح من الأنظمة المركزية والاستبدادية إلى الأنظمة اللامركزية والديمقراطية. وبشكل أساسي، نحن مهتمون بتقديم المساعدة المستمرة في الانتقال إلى الديمقراطية والتعايش في إطار الأنظمة المتعددة الطوائف والمتعددة الثقافات.

إنني أؤيد فكرة الحوار بين الثقافات. غير أننا ينبغي أن نحرص على منع تحول ذلك المبدأ إلى مركز معلومات لمجموعة واحدة من المعايير. وإذا حصل ذلك فإن الفشل مؤكد. فإقامة حوار بين جانبين كل منهما مقتنع بالحقيقة الأكيدة لوجوده مستحيلة. وعند التعامل مع المفاهيم الذاتية أو الحميمة مثل العقيدة واحترام كرامة الفرد، لا يسعنا إلا أن نأمل بتشجيع الحوار داخل إطار النظم فرادى، وليس فيما بينها. وفي الحالة الأخيرة، سيفرض أحد الجانبين حقيقته على نظام القيم للجانب الآخر.

وبدلا من ذلك، ينبغي أن يشكل حوار الثقافات مكانا للمناقشة بين الثقافات بشأن مواضيع مثل الأنظمة السياسية الديمقراطية، والتنمية المستدامة، والأمن، والطاقة. إن تشجيع الحوار بين مسائل العقيدة أو الثقافة أو الحضارة أداة لا غنى عنها لبناء الجسور بين الثقافات المختلفة.

هل هناك صدام عام بين الحضارات؟ جوابي شخصيا هو ”لا“. ومن الناحية الأخرى، ينبغي ألا نقلل من تقدير الصدامات المحلية والوقتية التي قد تخدم أغراضا بعيدة جدا عن المسائل الثقافية أو الدينية الأصيلة. وهناك صدام واحد جدير بالترحيب به وضروري وهو: صدام حضارتنا المشتركة والعالمية مع الجماعات الراديكالية غير الشرعية التي تسعى جاهدة للحصول على القوة بوسائل الإرهاب، والتي تسيء استغلال العقائد الدينية والروابط الطائفية لخدمة مآربها الذاتية. وينبغي لنا أن ندرك هذا حين نتصدى لتلك المسائل في بلداننا بالذات، وأن نكون على استعداد ليساعد كل منا الآخر إذا أردنا أن نحافظ على القيم الشاملة للحضارة.

ترأست سلوفينيا العام الماضي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ونبدأ اليوم عامنا على رأس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وبعد أقل من عام من الآن، سنتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي. وبحكم عضويتنا ورئاستنا الحالية لشبكة الأمن البشري، وهي مجموعة من الدول تنتمي لمناطق

مختلفة، فإننا نتطلع إلى تعميق الإدراك لمفهوم الأمن البشري لكي نكون مجهزين بصورة أفضل للتغلب على المشكلات المعقدة للعالم الحديث.

وسيكون أمن الطاقة بالتأكيد أحد البنود على جدول أعمال الرئاسة السلوفينية للاتحاد الأوروبي. ولتسهيل دراسة قضايا الطاقة والاستقرار الإقليمية بإمعان، أتاح المؤتمر الدولي، المعنون توقعات قزوين ٢٠٠٨، الذي عقد مؤخرا في سلوفينيا برعاية منتدى بليد الاستراتيجي تجربة مثيرة بشأن كيفية تناول هذه القضايا على المستوى الإقليمي من قبل الأطراف التي تشترك في نفس الهم ولكنها تنظر إلى المسألة من منظورات مختلفة. وفي نهاية المطاف، فإن جميع الشركاء المهتمين سيكسبون الكثير من الاستقرار السياسي وتدفق الطاقة بصورة يعول عليها ومن إقامة شراكات أقوى.

إن أزمة الشرق الأوسط تتطلب ثانية أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه عليها. وينبغي أن تستمر محاولات معالجة هذه المشكلة، بكل تعقيدها وكثرة البلدان المتورطة فيها، بطاقة متجددة. وتقوم سلوفينيا بدورها في الإسهام في التخفيف الفوري للحالة في لبنان عبر إسهامها بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك.

وسلوفينيا ترحب بالتقدم الذي أحرز على طريق تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. غير أن هناك بعض الجوانب للإجراءات المتعلقة بالألغام ينبغي أن نستمر في التركيز عليها: التعامل مع شمولية الاتفاقية وتطهير حقول الألغام. وتقديم المساعدة لضحايا الألغام وتسعى سلوفينيا جاهدة، عبر الصندوق الاستئماني الدولي السلوفيني لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام، لتخفيف التهديد الذي ما زالت الألغام الأرضية المضادة للأفراد تشكله لسلامة وصحة وحياة السكان المدنيين المحليين.

إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لتسليط الضوء، أمام هذا الجمع المتميز، على أهمية دور البلدان الصغيرة التي يمكن أن تسهم توجهاتها وأنشطتها وإمكاناتها إسهاما كبيرا في تعددية الأطراف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كينغا غونتز وزيرة خارجية جمهورية هنغاريا.

السيدة غونتز (هنغاريا) (تكلمت بالانكليزية): أهنئ في البداية سعادة الشيخة هيا راشد آل-خليفة على انتخابها لتصبح ثالث امرأة تترأس الجمعية العامة. وأنا أؤمن بشدة أن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على المستويين الوطني والدولي يمكن أن تسهم في معالجة مشاكل عالم اليوم بصورة أفضل. وأطمئن الرئيسة على مساندة وتعاون ممثلي جمهورية هنغاريا معها في إنجازها لمهامها الجسام خلال الدورة الحادية والستين. كما أود أن أوجه التحية لسلفها السفير يان إلياسون الذي خدمنا بامتياز وتفان وروح خلاقة وبحس دعابة لطيف. لقد بذل جهودا كبيرة وحقق إنجازات عظيمة لدفع عجلة إصلاح الأمم المتحدة.

اتفق رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على مقترحات من شأنها جعل المنظمة العالمية تتكيف مع حقائق عالمنا المعاصر. ولئن كنا لم ننجز سوى إصلاحات متواضعة حتى الآن، ينبغي أن نذكر أنفسنا بأن إصلاح الأمم المتحدة عملية أكثر منه حدثا مفردا.

ولتعزيز ثقة الناس في الأمم المتحدة، يجب أن نتفق على إصلاح جوهري للإدارة ينطوي على مزيد من المساءلة والشفافية وتخصيص أفضل للموارد. وينبغي أن تشمل عملية الإصلاح جميع هيئات هذه المنظمة بما فيها الجمعية العامة التي نرى أنها يجب أن تظل أهم هيئة تداولية في المنظمة.

وهنغاريا تؤيد توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء لكي يجسد بصورة أفضل الواقع السياسي المعاصر. غير أنه يتعين تحديد نُهج جديدة

لتسهيل إيجاد حل وسط. وينبغي أن يقترن توسيع المجلس بزيادة كفاءته وتحسين أساليب العمل فيه.

وتدين هنغاريا كل أشكال الإرهاب الذي يزيد الخوف وعدم الثقة في حياتنا اليومية. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تستمر في القيام بدور رئيسي في المعركة الدولية ضد آفة الإرهاب. ولذا فإن من الطبيعي أن ترحب هنغاريا باعتماد الأمم المتحدة مؤخرا للاستراتيجية العالمية الجديدة لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨) وتتطلع إلى وضع الجمعية العامة لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب.

وكان إنشاء لجنة بناء السلام أحد أولوياتنا الرئيسية. ونحن نعتقد أن اللجنة مجهزة جيدا للتعامل مع الأوضاع الهشة في مجتمعات ما بعد الصراع.

وبإنشاء مجلس حقوق الإنسان، فتح المجتمع الدولي فصلا جديدا تماما في جهوده المشتركة لحماية حقوق الإنسان. وقد أيدت حكومة بلادي هذا المشروع الطموح بإخلاص منذ البداية. ونأمل مخلصين في إيجاد آليات كافية للتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين بعد أن يكمل المجلس عامه الأول. ويبشر الاستعراض الدوري الشامل، وهو من بين المبادرات على جدول أعمال المجلس، بإحداث فارق حقيقي. ونرى أيضا أن المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية في أنشطة المجلس دون أي قيود أمر في غاية الأهمية.

وتمثل حماية حقوق الأقليات، بما فيها الأقليات القومية، عنصرا محوريا في سياسات حقوق الإنسان الهنغارية. وكثيرا ما أظهر التاريخ المضطرب لمنطقتنا أن التوترات فيما بين العرقيات يحتمل أن تفجر الأزمات. والصراعات المبنية على العرقية في الماضي والحاضر على السواء يجب أن تذكرنا جميعا بأن المجتمعات المتعددة العرقيات بحاجة ماسة إلى نهج حساس وحريص في التعامل مع قضايا الأقليات وترتيبات قانونية مستقرة وسخاء في الممارسة وضمانات مؤسسية راسخة لحماية حقوق الأقليات.

ويظهر الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان بوضوح في البلدان والمناطق التي تعاني عجزا في الممارسات الديمقراطية. وكما قال المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو ببلاغة ”أيا كانت عيوب سفينة الديمقراطية، فإن أي سفينة أخرى لم تثبت صلاحيتها للإبحار مثلها في نقلنا بأمان إلى شواطئ الكرامة البشرية“.

ودشنت حكومة هنغاريا المركز الدولي للتحول الديمقراطي العام الماضي في بودابست لتحقيق هدف سياستها المتمثل في تعزيز الديمقراطية. ويستهدف المركز تقديم التوجيه فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي بطريقة مساندة عن طريق جمع الخبرات من عمليات التحول الديمقراطي السابقة وتبادلها مع الذين عقدوا العزم على اتباع هذا الطريق. وقد أيدت هنغاريا تماما قرار الأمين العام بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وبصفتنا عضوا في المجلس الاستشاري للصندوق ومن المساهمين فيه، فإنه يسعدنا أن نقر بأن المشاريع التي وافق عليها الصندوق تجسد على نحو سليم المطالب المحلية والإقليمية والعالمية.

مضت خمسون عاما على ثورة مواطني هنغاريا ضد نظام دكتاتوري وحشي مطالبين بالديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة. وسحق النظام الاستبدادي أحلام الثورة المجرية واتخذ إجراءات انتقامية وحشية لدى عودته إلى السلطة على ظهر دبابات أجنبية.

غير أن روح عام ١٩٥٦ لم تُهزم. وقبل خمسين عاما، بدأت الثورة المجرية بمظاهرة سلمية لإظهار التضامن مع الأمة البولندية. وإنني اليوم لفخور بتأكيد أن هنغاريا ستتضامن مع أي دولة تسعى إلى تحقيق الحرية والديمقراطية لشعبها.

ومن واجبي الأخلاقي الإعراب عن بالغ تقديري لأنشطة السياسيين والدبلوماسيين المتفانين، الذين أبقوا على المسألة الهنغارية في جدول أعمال المنظمة العالمية على مدى سنوات. ولن تنسى هنغاريا أبدا ما أبداه بوفل بانغ – ينسن، الموظف الدائمركي في الأمم المتحدة، من تفان في الخدمة بوصفه أمين اللجنة التابعة للأمم المتحدة المكلفة ببحث الأحداث التي وقعت في هنغاريا عام ١٩٥٦. إن جهوده وتضحيته في سبيل الثورة الهنغارية ستبقى موشومة في ذاكرتنا الجماعية إلى الأبد.

ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأنظمة إيصالها، تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. ويتمثل أكثر التحديات أهمية، التي يواجهها المجتمع الدولي، في هذا السياق، في عدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويحدو حكومتي صادق الأمل أن يفضي الاستعراض المقبل لمعاهدة عدم الانتشار إلى نتائج ملموسة، وهي تحث جميع الدول على تقديم إسهامات حقيقية من أجل ذلك الغرض.

ويكتسي العمل على إيجاد حلول للمسائل العالقة، في ما يتعلق بغرب البلقان، أهمية قصوى للسلام والاستقرار في القارة الأوروبية. وهنغاريا على اقتناع بأن نجاح المحادثات بشأن تحديد مركز كوسوفو سيرهن بقدرة الطرفين على التوصل إلى ترتيبات مقبولة لكليهما تستلزم، بدورها، وضع جدول زمني مناسب. ولا يمكن بناء مجتمع متعدد الثقافات فعلا في كوسوفو بمعزل عن التنفيذ المخلص للمعايير، واحترام حقوق الأقليات، واللامركزية الفعلية، وهي كلها شروط مسبقة لا غنى عنها لتكليل المحادثات بشأن تحديد مركز كوسوفو بالنجاح.

وتلتزم هنغاريا بالسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. ولا بد من تنشيط عملية السلام على أساس خارطة الطريق، وغيرها من الاتفاقات المقبولة من الطرفين المعنيين. ويحق لإسرائيل العيش في سلم وأمن، كما يحق للفلسطينيين إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء، تتعايش بسلام مع جيرانها.

ويكتسي السلام والاستقرار في لبنان أهمية حيوية للشرق الأوسط برمته. ويجب على المجتمع الدولي، إلى جانب الأطراف المعنية، بذل كل جهد لضمان التنفيذ السريع والكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وجمهورية هنغاريا ملتزمة التزاما قويا ببناء السلام في أفغانستان وتعزيز استقراره. وقد تجلى عزمنا في القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا باستلام رئاسة فريق إعمار المحافظات في إقليم بغلان. وعلى الرغم مما يبذله المجتمع الدولي من جهود جبارة للمساعدة في إنجاز عملية الإعمار في أفغانستان، فإن شعب أفغانستان ذاته هو المسؤول الرئيسي عن ضمان استقرار البلد وتحقيق التنمية فيه.

هنغاريا تظل تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الحالة المأساوية في العراق. ونرحب بعزم الحكومة العراقية على إشراك جميع الطوائف لتحقيق المصالحة، وتعزيز الوئام الوطني. وأود التأكيد مجددا على التزام هنغاريا المتواصل بتقديم المساعدة إلى شعب العراق في سعيه إلى بناء بلد حر ومزدهر.

ويساورنا قلق بالغ كذلك إزاء الحالة المتدهورة في دارفور. ويجب على حكومة السودان قبول النشر السريع لقوة للأمم المتحدة لحفظ السلام، مهمتها التصدي للكارثة الإنسانية الناشئة. وفي هذا السياق، تأمل هنغاريا أيضا أن تحقق الجمعية العامة، في هذه الدورة، تقدما في عملية وضع التصور الهام المتمثل في المسؤولية عن الحماية.

قبل ست سنوات تعهدت حكومات العالم رسميا بالعمل على القضاء على الفقر في العالم، بتوقيع إعلان الألفية

(القرار ٥٥/٢). ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لتحقيق الأهداف المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، بمساعدة مجتمع المانحين، وهنا في الأمم المتحدة. وعلينا كفالة استدامة التنمية في البلدان النامية والفقيرة على حد سواء. وهنغاريا، بوصفها عضوا جديدا في الاتحاد الأوروبي، ستزيد تدريجيا ما تقدمه من باب المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي تدرك أن لأكثر المناطق الفقيرة فقرا في العالم احتياجات إنمائية خاصة.

في ختام كلمتي أود أن أشكر الأمين العام المنتهية ولايته، وأن أشيد به على ما بذله من جهود حثيثة خلال السنوات العشر الماضية، في ظروف صعبة حافلة بالتحديات في أحيان كثيرة، لتعزيز مبادئ الميثاق. وقد أكسبه تفانيه وحنكته الدبلوماسية ورؤيته، احتراما كبيرا في كل أرجاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأونرابل ميشيل فرندو، وزير خارجية جمهورية مالطة.

السيد فرندو (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أود تهنئة السيدة هيا راشد آل خليفة، على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأنا على ثقة بأن جهودها ستكفل لهذه الدورة أن تتكلل بالنجاح. وأود أيضا اغتنام هذه الفرصة لأشكر الرئيس السابق يان إلياسون، الذي عملت معه الجمعية خلال الاثني عشر شهرا الماضية من أجل النجاح في تنفيذ العديد من المهمات الكبرى للإصلاح المتفق عليها في اجتماع القمة، في العام الماضي.

الموضوع الذي اختارته رئيسة دورة هذه السنة – ”تنفيذ استراتيجية عالمية من أجل التنمية“ – يقع في صلب التحديات التي تواجهها الإنسانية اليوم. وهو يعبر كذلك عن تركيز اجتماع القمة العالمي على مسائل التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، المترابطة التي يعزز بعضها بعضا. وتشكل التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عنصرا أساسيا من عناصر الإطار الجامع لأنشطة الأمم المتحدة. إننا ندعم ذلك النهج. واقتناعا منا بما للسياسات الإنمائية التي تخدم الإنسانية جمعاء من أثر حاسم، نحث الجمعية العامة على زيادة تركيزها على مسائل التنمية.

ويمثل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أولويتي هذا العقد. وفي هذا الصدد، يشير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٦ إلى أن بعض المناطق في العالم أحرزت تقدما اقل بكثير مما أحرزته مناطق أخرى. ولا يزال الفقر المدقع واقعا يوميا لأكثر من بليون شخص يعيشون على أقل من دولار في اليوم. وبينما تحتل آسيا مركز الصدارة في ما يتعلق بالحد من الفقر، يزداد عدد الفقراء في أفريقيا. ومن ناحية معدل دخل الفرد، فإن ١٨ من أفقر البلدان الـ ٢٠ الفقيرة في العالم توجد في أفريقيا. وتعاني أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أعلى معدل للفقر في العالم، ولم تتحسن حالة انعدام الأمن الغذائي خلال العقد الماضي. وأربعة أخماس الصراعات المسلحة تنشب في أفريقيا وآسيا. ومن الواضح أنه لا سبيل للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية.

واقع الفقر والصراع وانعدام الأمن يكمن في صميم ظاهرة الهجرة الجماعية من أفريقيا إلى أوروبا على امتداد الخطوط الرئيسية المؤدية إلى جزر الكناري والبر الإسباني في غرب البحر الأبيض المتوسط، وإلى مالطة وإيطاليا في المنطقة الوسطى من البحر الأبيض المتوسط.

ويؤثر انعدام التنمية والأمن والحكم الرشيد تأثيرا مباشرا في بلد مثل بلدي، الذي تبلغ كثافة السكان فيه ١ ٢٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع، ويعتبر بالتالي أحد أكثر

البلدان كثافة سكانية في العالم. وهو بالإضافة إلى ذلك، دولة جزرية صغيرة بها عدد قليل من السكان يبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة.

لذا فإن عبء التخلف الإنمائي وانعدام الأمن في أفريقيا، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يقع بشكل استثنائي على كاهل بلدي، الذي يعاني الأمرين جراء وصول آلاف المهاجرين غير القانونيين إلى شواطئنا. وإحصاءات عام ٢٠٠٥ لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تضع مالطة في مرتبة البلد الثاني الذي يوجد فيه أكبر عدد من طلبات اللجوء، مقارنة بانخفاض بنسبة ١٥,٦ في المائة في طلبات اللجوء في بقية الاتحاد الأوروبي.

ونحث الأمم المتحدة ووكالاتها على معالجة مسألة الهجرة غير القانونية الجماعية بشكل كلي وبقوة وبإلحاح. وفي ذلك المسعى، مطلوب من جميع بلدان العالم أن تكافح المنظمات الإجرامية التي تستغل، عبر الحدود، تطلعات البشر الذين فقدوا كل الأمل تقريبا. ولا بد من احترام سيادة القانون. ويجب الوفاء بالالتزامات الدولية التي قطعتها البلدان وفقا للقانون الدولي العام. وإلى تجاهل ظاهرة الهجرة غير القانونية أو معالجتها معالجة غير وافية يعرض للخطر الحقوق التي حصل عليها بمشقة اللاجئون الحقيقيون والأشخاص الذين يجب حمايتهم بالمركز الإنساني في إطار القانون الدولي.

وبالتالي أناشد الجمعية العامة والأمم المتحدة بأكملها – ولكن بصفة خاصة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين – أن تقدم الدعم الكامل للبلدان التي تعاني، مثل مالطة، من ضعف متأصل ناشئ من كثافة السكان وصغر مساحة الأراضي في جهودها لمكافحة الهجرة غير القانونية والتصدي للمشاق التي تمر بها بوصفها بلدان مقصد.

إن مالطة بحاجة إلى الدعم – بما في ذلك من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين – في إعادة توطين اللاجئين والأشخاص الذين لديهم مركز إنساني. وهي بحاجة إلى الدعم في تحمل العبء المالي الذي يقع عليها في توفير الاحتياجات الأساسية للمهاجرين غير القانونيين في أرضها. وهي بحاجة إلى الدعم الدولي لمكافحة المنظمات الإجرامية التي تستفيد ماليا من الهجرة غير القانونية بينما تعرض حياة المهاجرين للخطر.

ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعالج مثل تلك الظاهرة المربكة. وتقتضي الهجرة غير القانونية اتخاذ نهج دولي كلي يشمل مكافحة المنظمات الإجرامية – وخاصة في بلدان المنشأ والعبور – وتعزيز مراقبة الحدود؛ وتشجيع الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية وسيادة القانون؛ وإعادة توطين اللاجئين والأشخاص ذوي المركز الإنساني؛ وإعادة المهاجرين غير القانونيين إلى بلدان المنشأ ونقلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار، كجزء من ذلك النهج الكلي، السمات الخاصة لعدد من البلدان الضعيفة بصورة خاصة الواقعة على طرق الهجرة بين أفريقيا وأوروبا، التي تتحمل، بوصفها بلدان مقصد، عبئا أكبر بكثير من طاقتها.

لقد تمت دراسة هذه المسألة بالتفصيل خلال الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، الذي عقد الأسبوع الماضي. ومالطة، التي اضطلعت بدور فعال في الحوار، تتطلع إلى المشاركة الأكبر من جانب بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وعلى وجه الخصوص، نتطلع إلى المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالهجرة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، المقرر عقده في طرابلس، ليبيا، قبل نهاية هذا العام. وتلك المشاركة، التي ينبغي أن تحصل على الدعم الفعال من المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، من شأنها أن تواصل عملية ”الحوار الثلاثي“، التي تم الاضطلاع بها بنجاح في

مؤتمر الرباط الذي عقد في تموز/يوليه الماضي. ويمكن لتلك المشاركة أن تكون أيضا بمثابة متابعة فعالة للحوار الذي عقدته الأمم المتحدة مؤخرا.

وفي التركيز على مسائل التنمية، يجب علينا أن نؤكد أنه يلزم أن تكون التنمية مستدامة وأن تحترم البيئة وأن تأخذ في الحسبان حقوق الأجيال المقبلة والأطفال والشباب والذين لم يولدوا بعد. التنمية لا تعني الموقف بإباحة كل شيء في استغلال الموارد السخية لكوكب الأرض. إذ لا بد من شيوع التنمية المستدامة التي تمكن غاباتنا من التجدد وهواءنا من التنقية وبحارنا من الخلو من التلوث.

إن تغير المناخ والاحترار العالمي ليسا مسألتين يمكن اختزالهما إلى ممارسات فكرية. المطلوب هو اتخاذ إجراء سياسي إيجابي للتصدي للمشاكل المتصلة بالاحترار العالمي ولمنع تعجيل عواقب إهمال البيئة. وقد أوضح بالفعل عدد من التجارب المأساوية أن عواقب الاستهانة بالكوكب وتوازناته البيئية يتحملها بشكل خاص فقراء العالم، سواء كانوا في الاقتصادات النامية أو المتقدمة النمو. والمطلوب بالتالي بذل جهد متضافر في هذا المجال من البشرية بكاملها. وتمثل الأمم المتحدة المنتدى المناسب لمعالجة هذه المسائل، التي تؤثر على جميع البلدان. إن تعرض كوكبنا ونظامه الايكولوجي للخطر يعني أننا جميعا نتحمل مسؤولية كبيرة عن العمل بسرعة وبالترافق.

ويلزم إقامة شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية في سلام واستقرار. ولكن السلام والاستقرار الدوليين في عالم اليوم يتعرضان للخطر المستمر من جراء الأحداث المدمرة والعنيفة. وفي ذلك الصدد، علينا أن نولي اهتماما خاصا للجمود المطول الذي أحبط أعمال مؤتمر نزع السلاح. فذلك الجمود يعرض للخطر الآليات المتعددة الأطراف ذاتها التي أنشئت لتعزيز السلام والأمن والتعاون. وتتحمل الدول الأعضاء في المؤتمر مسؤولية كبيرة نحو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مساعدة البشرية على التصدي لتحديات منع الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وكما ذكر الأمين العام في خطابه لمؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه الماضي، ”بالإرادة السياسية، يمكن لهذا المؤتمر أن يستعيد سمعته السابقة وأن يسفر عن فوائد ملموسة يمكن أن ترسم مسار التاريخ“ (CD/PV.1028، ص ٥). ويشكل ذلك تحديا لنا جميعا.

ويتمثل التحدي الآخر لنا جميعا في أن نثابر في جميع جهودنا لتسوية الصراعات، حتى وإن بدا أنها امتدت مُددا طويلة، وبصرف النظر عن عدد مبادرات السلام التي اتخذ زمامها المجتمع الدولي بشأنها.

وكان الصراع الأخير في لبنان بمثابة تذكرة بمدى السهولة التي يمكن أن يتزلق بها بسرعة سكان ما إلى حالة الصراع. واليوم، انقشعت السحب إلى حد ما بحيث يمكن أن تبعث بارقة جديدة للأمل. ونتمنى النجاح لذلك البلد. ونؤمن بأن بوسعه أن يعمل بوصفه مختبرا فريدا للتعددية الديمقراطية والثقافية في إطار مجتمع سلمي في الشرق الأوسط.

وفي المنطقة نفسها، تبقى تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أمرا بعيد المنال. والجبرية لا تمثل خيارا. وعلى المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة والآليات الأخرى مثل المجموعة الرباعية، أن يواصل جهوده المصممة لإيجاد حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع الملتهب لفترة طويلة، الذي يؤثر على جميع المسائل الأخرى في الشرق الأوسط، وفي الواقع، في السياق العالمي الأوسع. ونرحب بالمناقشة القوية والصريحة التي جرت الأسبوع الماضي في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.5530).

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة.

إن مالطة تحترم مطامح الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة وفي أن يعيش بكرامة، وتحترم بقدر متساو وتؤيد تطلعات الشعب الإسرائيلي في أن يعيش في سلام داخل حدود آمنة. وهذان التطلعان متوافقان بشكل متبادل ويمكن تحقيقهما من خلال الوسائل السلمية والعادلة. ولا يمكن التوصل إلى حل إلا من خلال التقيد باحترام أحكام وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني.

وعلى أرض الواقع، يشكل التدهور المستمر والمتزايد للحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني عبئا لا يطاق على الضمير الدولي. ويجب أن ننوه وأن نشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، السيدة كارن أبوزيد، وجميع موظفي الوكالة المكرسين لمساعدة السكان اللاجئين في مخيمات للاجئين لا تقل عن ٥٨ مخيما في غزة والضفة الغربية ولبنان وسورية والأردن، حيث يعيش ثلث اللاجئين الفلسطينيين.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى تعزيز أدواته للتصدي لحالات الطوارئ الطبيعية أينما وقعت في العالم، بروح التضامن مع الدول ومع البشر. وفي ذلك الصدد، يمثل القرار الذي اتخذ في وقت مبكر هذا العام -- بوصفه متابعة لاجتماع القمة -- بشأن تنشيط وترفيع الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ – الذي يسمى الآن الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ – يمثل خطوة هامة إلى الأمام. وفي ذلك السياق، فان الدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في ظل القيادة المقتدرة لوكيل الأمين العام يان إغلند، ما زال يشكل آلية حاسمة لتوجيه التنسيق اللازم بغية تعزيز الاستجابات الإنسانية للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة.

إن تجربة زلزال وسونامي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ المأسوية في المحيط الهندي استنفرت الجهود لرسم الخطوط العريضة لشبكة إنذار مبكر عبر المحيطات جميعا. غير أن هذه التجربة وعقابيلها تبين أنه لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله للاستجابة بصورة أسرع وأكفأ وأشد فعالية للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية.

وفي هذا السياق، ألاحظ باهتمام شديد العمل القيم الذي أنجزه حتى اليوم الفريق التابع للجنة الحكومية الدولية الأوقيانوغرافية، المعني بشبكة الإنذار بتولد أمواج سونامي في الشمال الشرقي للمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وما يتصل بهما من بحار، والتخفيف من آثارها. ومالطة، إذ تقع في وسط البحر المتوسط وإذ تعي بوضوح تام ما قد يسببه مد سونامي من خراب ودمار في حوض المتوسط، تدعو إلى تسريع العمل بإنشاء شبكة للإنذار المبكر بتولّد أمواج سونامي في البحر المتوسط والتخفيف من آثارها. ولا بد من تحقيق هذا الهدف بأسرع ما يمكن. ونحن على استعداد للقيام بدور استباقي، إلى جانب دول أخرى في منطقتنا، في إنشاء شبكة إنذار مبكر بتولد المد السونامي، تعمل بكامل طاقتها.

وفي حالات ظواهر من هذا القبيل، لا تكفي تغطية إقليمية وحسب، بل لا بد من تغطية عالمية شاملة لنجاح هذه الشبكة. وينبغي أن تنظر الجمعية في ما يلزم عمله لتحقيق ذلك في أقصر فترة ممكنة. ويجدر أن نشير بصورة خاصة إلى أن ظواهر مد سونامي أصغر، ولكن زُهقت بها أرواح، قد بينت، رغم أهمية وجود شبكات إنذار مبكر في البلدان المترابطة، أن من الأمور الحاسمة الأهمية أيضا أن يجري إبلاغ الإنذار المبكر الذي يتلقاه بلد ما فورا إلى الآهلين على الشواطئ وفي أكثر المناطق الساحلية تعرضا، فإن توجه كذلك آليات لإدارة الأزمات يمكنها التعجيل في إجلاء السكان إلى مواطن الأمان. ويقتضي هذا تحديد معايير

موحدة دولية لنقل الإنذار عبر الكرة الأرضية، يمكنها أن تنقذ بعض الأرواح، إن جرى تنفيذها تنفيذا فعالا.

وترى مالطة أن ذلك ينبغي أن يكون مهمة مشتركة للمجتمع الدولي بأسره، وهي تدعو هذا المجتمع إلى أن ينظر بصورة فورية في أفضل الوسائل الآيلة إلى الاستجابة لحالات مد سونامي، مع اعتماد ما يناسب من صكوك قانونية وغيرها، تلبي الحاجة إلى معايير لنقل الإنذارات المبكرة إلى سكان أشد المناطق تعرضا في جميع بلدان العالم. كما أن تحديد معايير دولية للاستعداد لظواهر كالمد السونامي يمكن أن يزود البلدان بآخر مقياس مناسب وأن يرفع من مستوى استعدادها لمواجهة الكارثة.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى التعددية. وعملية إصلاح المؤسسات عنصر مكوِّن آخر من العناصر اللازمة الهامة للجهود المبذولة لتعزيز تعددية فعالة. وقد أُحرز في الأشهر الماضية تقدم بطيء في متابعة القرارات التي اتُخذت في مؤتمر قمة العام الماضي، في هذا المجال. ونحن واعون جميعا بضرورة استمرار الجهود في دورة الجمعية العامة هذه على شتى جوانب الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك أشدها حساسية، أي توسيع نطاق مجلس الأمن وإصلاحه. وقد تعاظم ما لهذه المسألة من طابع الاستعجال؛ وينبغي الخروج من الطريق المسدود بالمرونة والانفتاح على البحث عن قاسم مشترك.

سيتسلم زمام السلطة في هذه المنظمة أمين عام جديد في رأس السنة الجديدة. وسيحتاج المنتخب إلى هذا المنصب إلى كامل تشجيعنا ودعمنا للاضطلاع بمهام هذا المنصب الفريدة الأهمية والمرهقة. فللأمين العام المنتهية ولايته، السيد كوفي عنان، نعبر عن آيات شكرنا الجزيل وإعجابنا بالطريقة التي أدار بها عمله على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية ولتفانيه لقضية السلام وسيادة القانون دوليا.

إن قضية السلام وسيادة القانون الدولية معرضة يوميا لسوء الفهم الثقافي والديني. وإن تحالف الحضارات وتبادل الاحترام والتسامح، وقبول الآخر والتنوع والتعايش السلمي والتعاون والحوار والتعليم هي الوسائل الموجودة في تصرف المجتمع الدولي لمجابهة ظاهرتي التطرف والتعصب السمجتين. ولا يجوز لنا أن نتجاهل هذا الخطر المهدد للسلم والاستقرار، وهو خطر يزداد تعقيدا بفعل الفقر والهجرة الجماعية. ويجب أن نعزز التعددية بصفتها وسيلة للحكم في العالم.

وفي هذا السياق، لا بد لنا من أن نُبقي نصب أعيننا ما هو عام من دون أن يغيب عن نظرنا الخاص المحدد. ويجب أن تظل الأمم المتحدة محور تركيز مناقشة هذه المسألة، ولا بد لها من مواصلة تعاونها مع وسائط الإعلام العالمية لنشر رسالة الأخوة وروحها في عالم لا فرق فيه بين كبير أو صغير. وعلى غرار ذلك، تبين التجربة بكل وضوح أن البلدان الصغيرة، كالبلدان الكبرى تماما، ذات أهمية أساسية للأمن العالمي والتبادل بين الثقافات واحترام التنوع وقبوله.

إن مالطة، بصفتها دولة متوسطية، وعضوا في الاتحاد الأوروبي، ورئيسة دورية الكمنولث، وكعضو في أسرة الدول – مصممة على مواصلة تقديم إسهامها في جميع تلك المنتديات – وفي هذا المنتدى – لما فيه مصالح السلم والعدالة وسيادة القانون الدولي في العالم، اليوم وفي المستقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.